درعا
بين تسويتين

خريطة الصراع في محافظة درعا بين عامي
2018 - 2021 ومآل التسويات الأخيرة

مركز **الخطابي** للدراسات
Khattabi Centre for Studies

alkhattabirw

تمهيد:

شكلت عمليةُ التسويةُ التي قادتها روسيا عام 2018، عائقاً ضدَّ تمدُّدِ سيطرة نظام الأسد والميليشيات الإيرانية الموالية لها في جنوب البلاد لعدة اعتبارات إقليمية.

وعلى الرغم من دور العملية في خفض التصعيد العسكري وإنهاء المعارك العسكرية الواسعة، إلا أن الوضع الأمني الهش واستمرار عمليات الاستهداف والاغتيالات كان السمة الأبرز للسنوات الثلاثة التي سبقت العملية الأخيرة لقوات النظام في حزيران 2021.

وشهدت المحافظة خلال الفترة التي سبقت عملية التسوية الأخيرة، العديد من التطورات، وحالات الاحتقان الشعبي، التي أفضت لخروج العديد من المظاهرات، خصوصاً مع تصاعد عمليات التجنيد الإجباري بحق أبناء المنطقة ومحاولات الميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والفرقة الرابعة، لبسط نفوذهم في المنطقة، لتعود التوترات إلى الواجهة من جديد عبرَ سعي قوات النظام بمساندة الميليشيات الإيرانية لبسط سيطرتها على حدود الأردن والجولان، الأمرُ الذي دفع موسكو أيضاً للتدخل لفرض رؤيتها ووجودها في المنطقة التي رعت اتفاقيات التسوية فيها منذ عام 2018.

الفهرس

المقدمة 4

درعا - منطقةُ خفضِ التصعيدِ 5

الموقف الدولي من عمليات التصعيد الروسي في درعا: 7

الحملة الروسية واتفاق 2018 10

طبيعة الاتفاق ونتائجه 12

التغلغل الإيراني في درعا والموقف الروسي منه 18

الموقف الروسي من إيران في جنوب سوريا 22

تطورات لافتة ما بعدَ تسويةِ عام ألفين وثمانية عشر 23

درعا.. إلى الواجهةِ من جديد 26

تصعيدٌ عسكريٌ ومفاوضاتٌ جديدةٌ 33

التدخلُ الروسي المباشرُ 37

قطارُ التسوياتِ يطالُ أريافَ درعا 42

حقيقةُ الدور الروسي وحدودهُ 46

روسيا وإيران خلال الأحداث الأخيرة 48

جدوى الاتفاقياتِ الجديدةِ 50

مآل التسويات 54

الخلاصة 55

ملحقات 56

المقدمة

منذ انتهاء حرب 1973، فيما يُسمى "حرب تشرين التحريرية" ضد الاحتلال الإسرائيلي، تحولَ الجنوبُ السوري إلى جبهةٍ عسكريةٍ غير نشطة، لكن في منتصف آذار 2011 كانت محافظة درعا في الجنوب السوري مهدَ الانتفاضة السورية وشرارةَ الثَّورَة ضد نظام الأسد، والتي عمت معظمَ الأراضي السورية خلال أيامٍ معدودةٍ. وتحول الجنوب السوري إلى محطة محورية للتنافسات الإقليمية، بسبب قُرب المنطقة من مرتفعات الجولان المحتلة والأردن، وأدركت روسيا منذ تدخلها المباشر في سوريا عام 2015، أن إسرائيل والولايات المتحدة والأردن قادرةٌ على تقويضِ عودة نظام الأسد للمنطقة، لذلك كَانَ على موسكو مراعاةَ المصالح الإسرائيلية والأردنية، عبر كبح نشاطات الميليشيات الإيرانية بالقرب من الجولان المحتل والتي بات وجودها نقطة الخلاف الرئيسية بين القوى الفاعلة في الملف السوري، وأيضاً كَانَ على موسكو منح الضمانات للأردن الذي يريد إبقاء معابره الحدودية مفتوحة دون مشكلاتٍ أمنيةٍ. كُلّ هذه الاعتبارات فسحت المجالَ أمام الوساطة الروسية لتمهيد الطريق ولعبِ دور محوري في إبرام اتفاقيات مهمة في المنطقة.

فكيف منعت عمليةُ التسوية الروسية في حزيران 2018، قواتِ النظام والميليشيات الإيرانية من السيطرة على محافظة درعا؟ ولماذا عادت المنطقة إلى الواجهة من جديد؟ ماهي حقيقة الموقف الروسي والإيراني من العميات الأخيرة في درعا؟ وماهي جدوى عمليات التسوية الأخيرة؟

درعا - منطقةُ خفضِ التصعيدِ

مع تطورِ الاحتجاجاتِ المناهضة للنظام السوري وقمعها بوحشيةٍ كبيرةٍ من قِبل قوات الأسد وميليشياته، وجنوحِ الثَّورَة السورية إلى المسار العسكري تمكنت الفصائلُ الثَّورِيَّة في جنوب سوريا من بسطِ سيطرتها على معظم مدن وبلدات محافظة درعا خلال سنوات الثَّورَة الأولى.

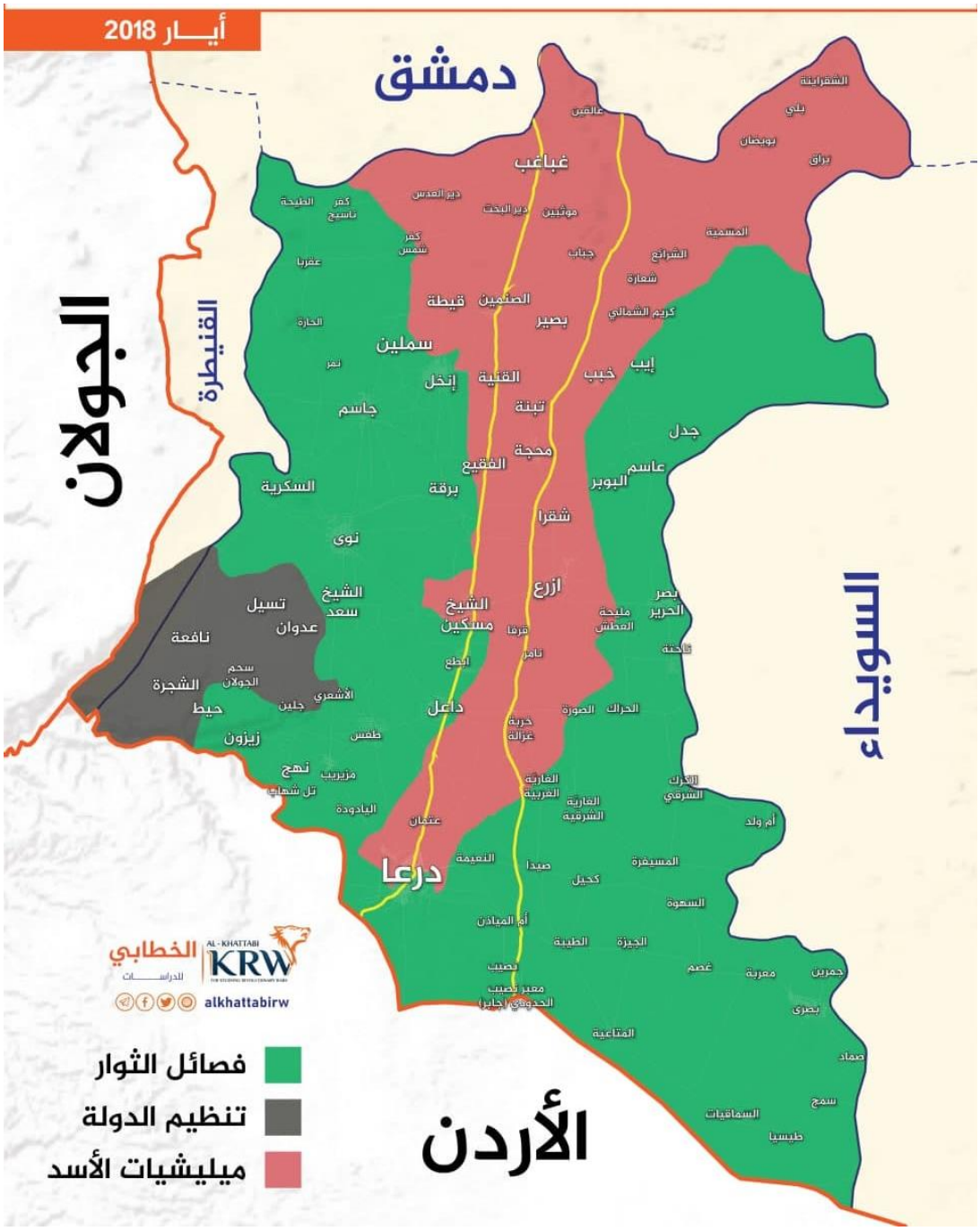

خريطة السيطرة في درعا قبيل انطلاق الحملة العسكرية حزيران 2018

ما لبثت أن أصبحت درعا بعد ذلك إحدى مناطق خفض التصعيد الأربع،[1] وذلك من خلال مسار أستانا الذي أطلقته موسكو بهدفِ عزل المناطقِ الواقعةِ خارج سيطرة الأسد عن بعضها البعض، تمهيدًا للسيطرة عليها. حَيْثُ وقَّعَ ممثلو الدول الراعية لمحادثات أستانا (روسيا وتركيا وإيران) على مذكرة تفاهمٍ لإقامة "مناطق خفض التصعيد" في سوريا في الرابع من أيار 2017.

كما توصلت كُلّ من موسكو وواشنطن على هامش قمة دول مجموعة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية في تموز/ يوليو 2017، إلى اتفاقٍ بمشاركةِ الأردن، لوقف القتال في محافظة درعا بين قوات النظام وفصائل المعارضة في 11 تشرين الثاني 2017، وبهذا أصبح وقف إطلاق النار في الجنوب السوري معزَّزاً باتفاقيتين؛ اتفاقية الأطراف الثلاثة لخفض التصعيد، واتفاقية روسيا-أمريكا.

ساعدت اتفاقياتُ خفضِ التصعيد ووقفِ القتال نظامَ الأسد على نقل مواردهِ البريةِ العسكريةِ المحدودة إلى الجبهات واحدةً تلو الأخرى، وتركيز القوات الجوية الروسية التي كانت فيما سبق مشتتةً ومبعثرةً. وظهرت نتيجة هذه المقاربة لأول سريعاً عندما استعادت قوات النظام السيطرةَ على المنطقة الواقعة شرق سورية من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية عام 2017. وفي شباط 2018؛ أطلقت قوات النظام بعدها هجوماً برياً وجوياً جديداً ضد مواقع الثوار في الغوطة الشرقية، وبعد الانتهاء من الغوطة الشرقية، توجهت أنظار الدب الروسي إلى ريف حمص الشمالي، فأجبر فصائل المعارضة على الاستسلام أو الخروج باتجاه الشمال السوري وذلك في مايو 2018. ثم كانت درعا الهدف التالي للقوات الروسية في تموز 2018.

[1] مناطق خفض التصعيد الأربع:
1. محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة (اللاذقية، حماة، وحلب).
2. مناطق معينة من شمال محافظة حمص.
3. الغوطة الشرقية.
4. مناطق معيّنة من جنوب سوريا (محافظتي درعا والقنيطرة)

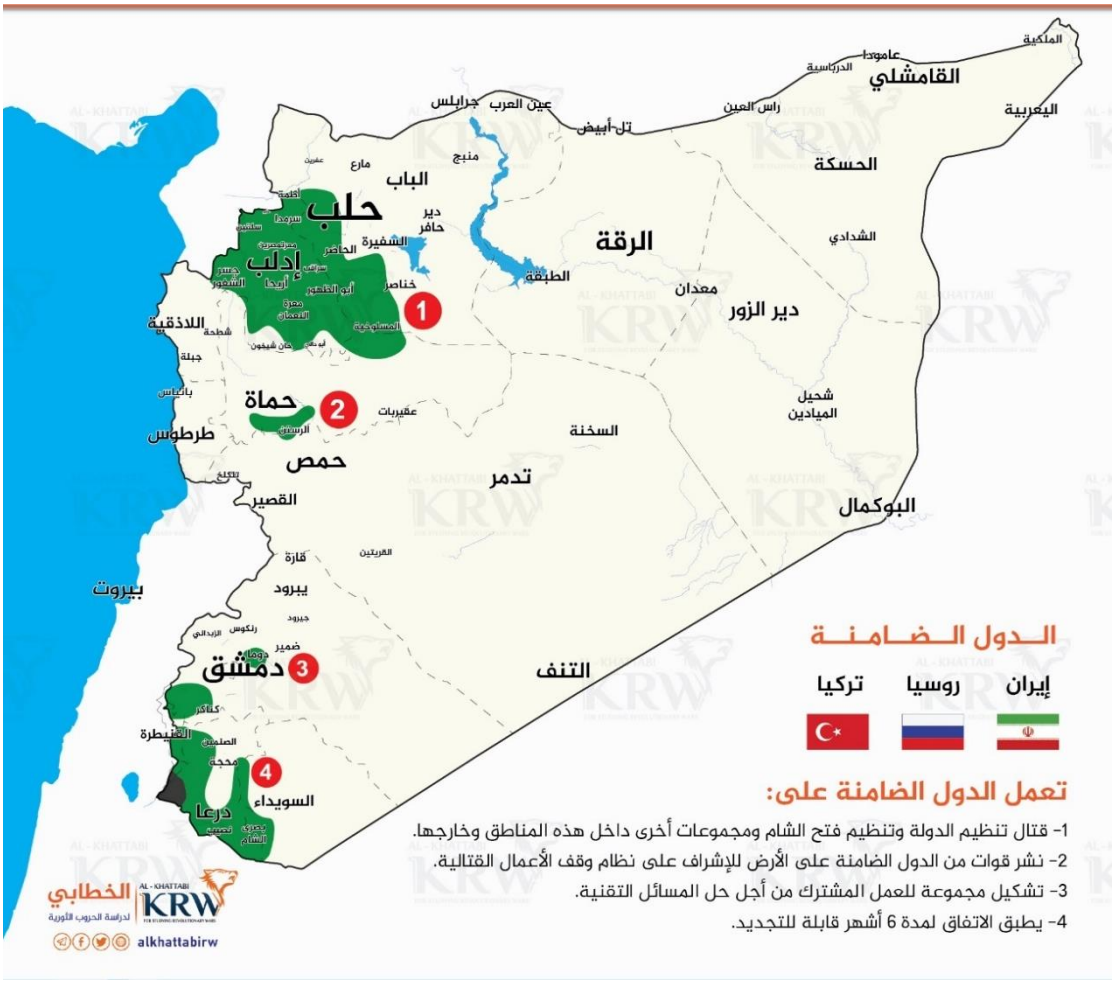

أهم بنود اتفاق "خفض التصعيد" القاضي بإقامة أربع مناطق آمنة في مايو/أيار 2017

الموقف الدولي من عمليات التصعيد الروسي في درعا:

استأثرت المنطقة الجنوبية ومحافظة درعا والقنيطرة بالتحديد على اهتمام كبير لدى الأطراف الفاعلة في الملف السوري، خصوصاً لدى الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل. الأمر الذي جعل موسكو تسعى إلى استغلال هذا الاهتمام عبر إقناع كل من واشنطن وتل أبيب بإنشاء ترتيبات خاصة للمنطقة كعدم السماح للميلشيات الإيرانية وحزب الله بالوصول إلى الحدود الأردنية أو الجولان المحتل.

وبعد أن توصلت، كل من روسيا والولايات المتحدة لاتفاق يسمح بوقف القتال في المنطقة بين قوات النظام وفصائل المعارضة، وذلك خلال اجتماع على هامش قمة دول مجموعة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية في 7 تموز/ يوليو 2017،

شاركت الأردن بوضع تفاصيله في اتفاق لاحق في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وهو ما مهد لحملة عسكرية لاحقة في حزيران/ يونيو 2018، مدعومة من روسيا للسيطرة على المنطقة بعد الفراغ من ريف حمص الشمالي والغوطة الشرقية، حيث لم تكن مناطق خفض التصعيد إلا خديعة روسية، للاستفراد بمناطق الثورة وتصفيتها، الواحدة تلو الأخرى.[2]

ولم يلق الهجوم الواسع الذي شنَّته قوات الأسد والقوات الروسية، أي معارضة أميركية؛ بل إن الولايات المتحدة كانت قد مهدت لموقفها هذا بإبلاغ قادة الفصائل المعارضة في درعا، أن لا يتوقعوا من واشنطن أي تدخل لحماية المنطقة، على الرغم من التحذيرات الإعلامية والتصريحات المستهلكة التي أطلقتها إدارة ترامب في أيار/ مايو 2018، بأنها ستتخذ "إجراءات حازمة وملائمة" للحفاظ على "اتفاق خفض التصعيد" في الجنوب السوري، وتحديدًا في منطقة درعا.

على الجانب الآخر كان الاتفاق الروسي - الإسرائيلي، بمباركة أميركية[3]، يقضي إبعاد إيران وميليشياتها نحو ثمانين كيلومترًا عن حدود إسرائيل. وفي المقابل، يُسمح للأسد باستعادة السيطرة على المنطقة الجنوبية على الحدود مع الأردن، وعلى المنطقة الجنوبية الغربية على الحدود مع إسرائيل.

ففي القمة التي عقدت، في 16 تموز/ يوليو 2018 في العاصمة الفنلندية هلسنكي، بين الرئيسين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب. تطرق بوتين إلى التصعيد العسكري في محافظة درعا منذ منتصف حزيران/ يونيو 2018، معتبراً أن هدف الحملة هو "توفير الأمن لدولة إسرائيل"، بناءً على اتفاقية عام 1974 التي فصلت بين القوات السورية والإسرائيلية في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. بينما شدد ترامب على أن بلاده مستعدة للعمل المشترك مع روسيا وإسرائيل لضمان

[2] آفاق التصعيد في درعا بعد انهيار اتفاق التسوية الروسي(dohainstitute.org)

[3] لمَّح ترامب حينها إلى هذا الاتفاق، حينما قال أن بوتين يساعد إسرائيل. وأنهما "يريدان [بوتين ونتنياهو] القيام بأمور معيَّنة مع سورية تتعلق بسلامة إسرائيل".

أمن إسرائيل. وقال ترامب إن "جيشَيْنا (الأميركي والروسي) متوافقان على نحو أفضل من السياسيين. ونحن نتوافق أيضًا في سوريا".[4]

وبالمحصلة فقد تخلت الولايات المتحدة عن دعم فصائل الجنوب، وأوقفت تزويدها بأي مساعدات، وقامت بإغلاق غرفة العمليات (الموك) التي أنشأتها في الأردن لدعم المعارضة السورية في الجنوب، كما غضت الطرف عن العمليات الجوية الروسية في جنوب سوريا بالاتفاق مع الجانب الأردني وتسهيلات من الاحتلال الإسرائيلي.[5]

[4] آفاق التصعيد في درعا بعد انهيار اتفاق التسوية الروسي(dohainstitute.org)

[5] الرأي هل يسلم ترامب بوتين انتصارا في سوريا؟ - واشنطن بوست (washingtonpost.com) |

الحملة الروسية واتفاق 2018

في شهر تموز من عام 2018، شهدت محافظةُ درعا حملةً عسكريةً ضخمةً من قبل قوات الأسد والقوات الروسية التي تقدمت نحو المناطقِ المحررة من ثلاثة محاور:

1- منطقة اللجاة في الريف الشرقي/الشمالي للمحافظة، وبلدة "بصر الحرير".[6]
2- منطقة درعا البلد.
3- الريف الغربي وصولاً إلى منطقة القنيطرة.

وفي خضم المعارك المشتعلة آنذاك، بدأت المفاوضات الفعلية على الأرض بين الفصائل الثَّورِيَّة والقوات الروسية، وأيدّت مجموعةٌ من الفصائل خيارَ التفاوض بينما فضّلت فصائل أخرى خيار القتال. لكن مع نهاية تموز 2018 وبداية أغسطس /آب، رضخت غالبيةُ فصائل درعا لخيار التسوية، وبدأ تطبيقها في مدينة "بصرى الشام"، ثُمَّ امتدت إلى باقي مناطق محافظة درعا، مع استمرارِ المعارك ضدَّ عددٍ من الفصائل التي رفضت مبدأ التسوية الروسية.

[6] تمت السيطرة عليهما في 26 حزيران/يونيو 2018، ثُمَّ تبعها سقوطُ عدة مناطق في الريف الشرقي مثل بلدة ناحتة ومدينة الحراك والكرك الشرقي وصولاً إلى اللواء 52 ومن ثُمَّ في بلدتي الجيزة والمسيفرة.

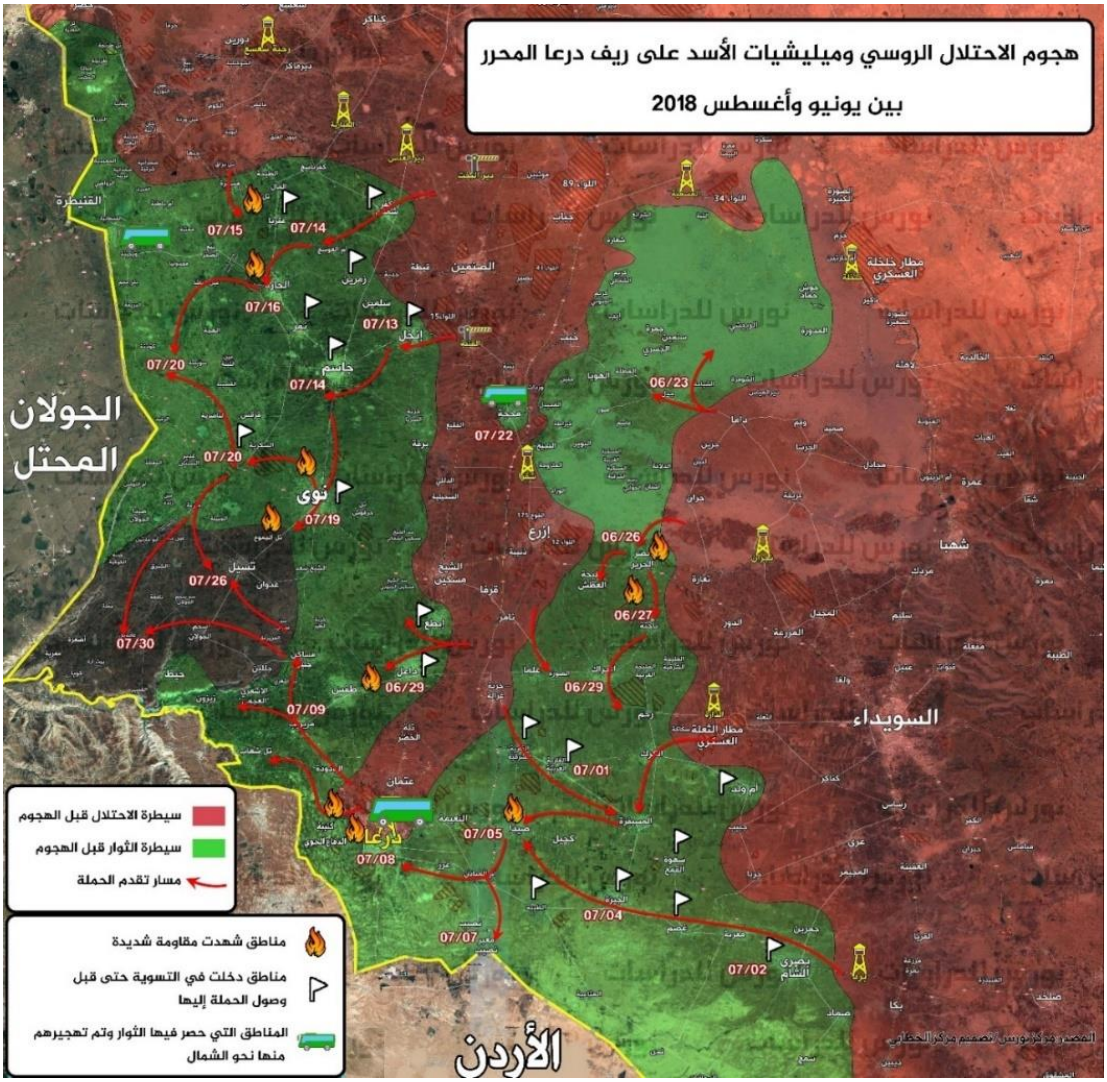

هجوم الاحتلال الروسي وميليشيات الأسد على درعا والقنيطرة (يونيو – أغسطس- 2018)

كما استعادت قواتُ الأسد منطقة "حوض اليرموك" في 30 شهر تموز/يوليو 2018، من يد تنظيم الدولة الإسلامية. وهكذا فقد انتهت الحملة العسكرية على الجنوب خلال شهرٍ واحد تقريباً باتفاق التسوية تحت الرعاية الروسية الذي فرضته خصوصية درعا الجيوسياسية[7]، حَيْثُ كَانَ لِزَاماً على موسكو مراعاةُ المصالح الإسرائيلية، وكبحِ

[7] كونها محاذية للمناطق المحتلة من الكيان الإسرائيلي الذي يرفضُ تواجد الميليشيات الإيرانية بالقرب من مناطق سيطرته. أما الخاصية الأخرى التي تميز درعا هي جوارها للمملكة الأردنية، والتي تسعى إلى تجنيب أراضيها تبعات الصراع السوري، خاصةً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في حال حركة نزوحٍ جماعيةٍ جديدةٍ للسوريين باتجاه الأردن، بالإضافة للتخوف الأردني من تواجد المليشيات الإيرانية قرب الحدود الأردنية.

نشاطات الميليشيات الإيرانية في الجنوب، وكذلك منحُ الضماناتِ اللازمة للأردن الذي يتخوفُ من تبعات الصراع السوري.

طبيعة الاتفاق ونتائجه

نص الاتفاق الذي رعته موسكو على "إجلاء الرافضين للتسوية الروسية إلى مناطق الشمال السوري (حوالي 10-12 ألف شخص من محافظتي درعا والقنيطرة). كما ألزم معظم من بقي في المحافظة من العسكريين والمدنيين والنشطاء، بإجراء ما سمي "بالمصالحة – التسوية"، والتي كانت على الشكل الآتي:

- قسم من الثوار تمَّ تنظيمهم ضمن اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس الذي تمَّ تشكيله من قبلِ روسيا.
- قسم صغير من الثوار المسلحين قاموا بتوقيع عقود للانضمام للفرقة الرابعة أو للأجهزة الأمنية.
- جزء كبير بقي متواجداً في مناطق مختلفة من المحافظة، ورفض التهجير واتفاق التسوية أو الانضمام لأي جسم تابع للنظام أو الروس.

وبموجب اتفاق التسوية في تموز 2018، دخلت قواتُ الحكومة السورية إلى بعض المناطق في محافظة درعا، وعاودت تنفيذ سلطتها الأمنية فيها، بينما حافظ الثوار على تواجدهم المسلح بشكلٍ أساسي في بعض قرى وبلدات الريف الغربي مثل "طفس - مزيريب - تل شهاب - تسيل - نوى - حوض اليرموك".

وفي الريف الشرقي في بصرى الشام ومحيطها، تتواجد إلى اليوم قوات اللواء الثامن "قوات شباب السنة سابقاً - بقيادة أحمد العودة" المدعوم روسياً، كما يمتدُّ نفوذ هذه القوات إلى بعض القرى المحيطة بها مثل: معربة – المتاعية – السهوة – غصم – جبيب... ويقتصر وجود النظام في غالبية هذه المناطق على مؤسسات خدمية ورجال شرطة، وإدارات محلية ونقاط طبّية ومؤسسات تعليمية، وحواجز عسكرية على العقد الرئيسية للطرق الواصلة بين هذه القرى والبلدات.

بينما ينقسم مركز مدينة درعا بين: (1) أحياء "درعا البلد وطريق السد ومخيم اللاجئين" الذي يتواجد فيه عدد من ثوار "غرفة عمليات البنيان المرصوص سابقاً"، (2) وقسم آخر يسمى "درعا المحطة"، وتنتشرُ فيه قواتُ الأسدِ.

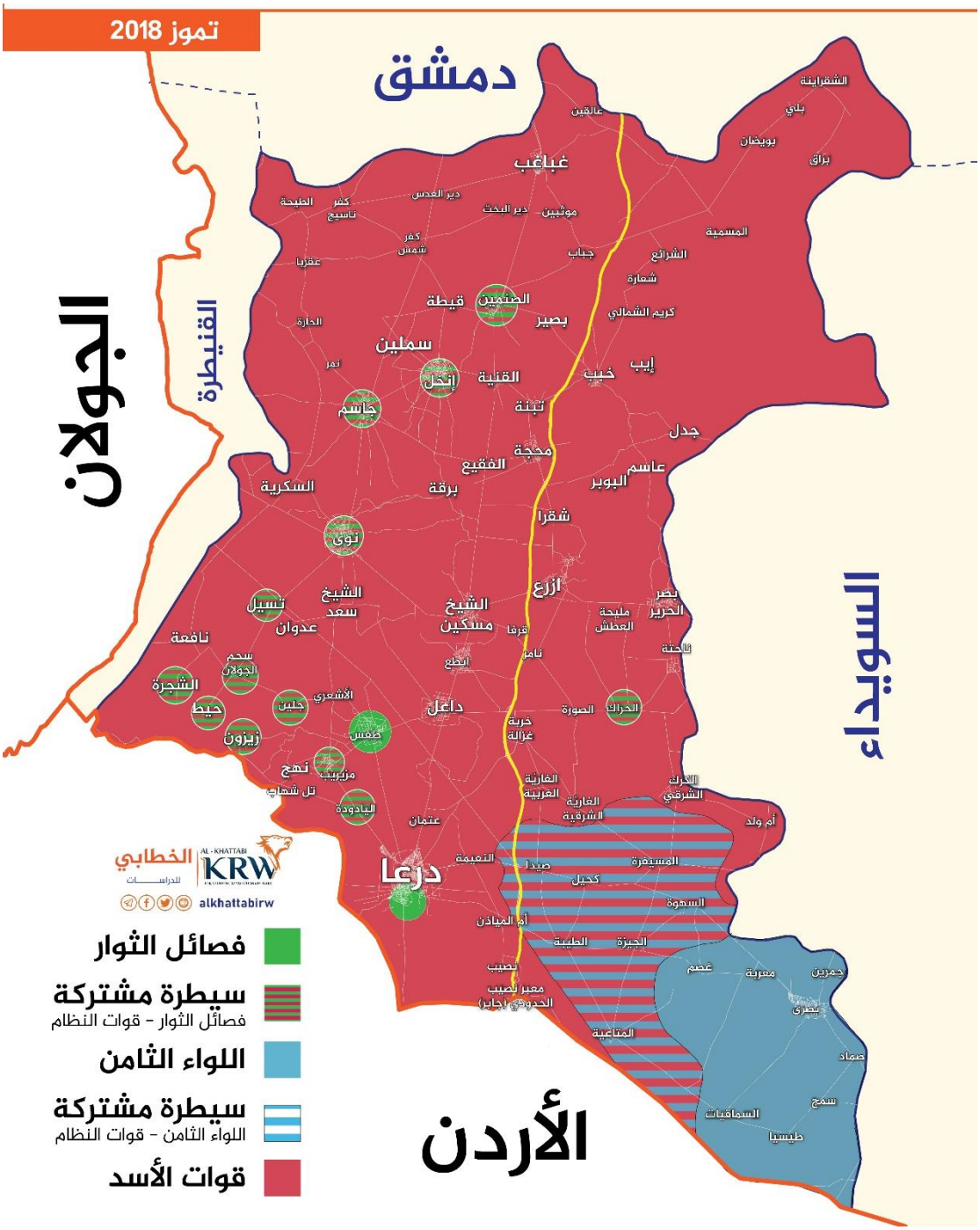

خريطةُ درعا بعدَ اتفاقِ التسويةِ 2018

وعلى الرغم من أن اتفاق "التسوية" في بدايته كَانَ ناجحاً من حَيْثُ قدرته على إنهاءِ العملياتِ القتاليةِ، إلا أن الأحداثَ سرعانَ ما تصاعدت مع اغتيال قادةٍ سابقين في المعارضة، كما أن المحافظةَ شهدت وبشكلٍ شبه يومي عملياتِ اغتيال وتفجير، تستهدف ميليشيات الأسد[8]، أو مقاتلين سابقين في صفوف الثوار ممن (رفضوا / وافقوا) على التسوية، أو ناشطين ومدنيين ممن عادوا إلى العمل لدى مؤسسات النظام. بالإضافة لاستهداف النواحي والمراكز والنقاط الأمنية التابعة للمخابرات الجوية والأمن العسكري. كما تزايدت حالةُ الفلتان الأمني، وعملياتُ السطو والخطف مقابل الفدية المالية، ناهيك عن موجة الاعتقالات التي طالت ناشطين أو معارضين، أغلبهم ممن وقَّعُوا على اتفاقات التسوية.

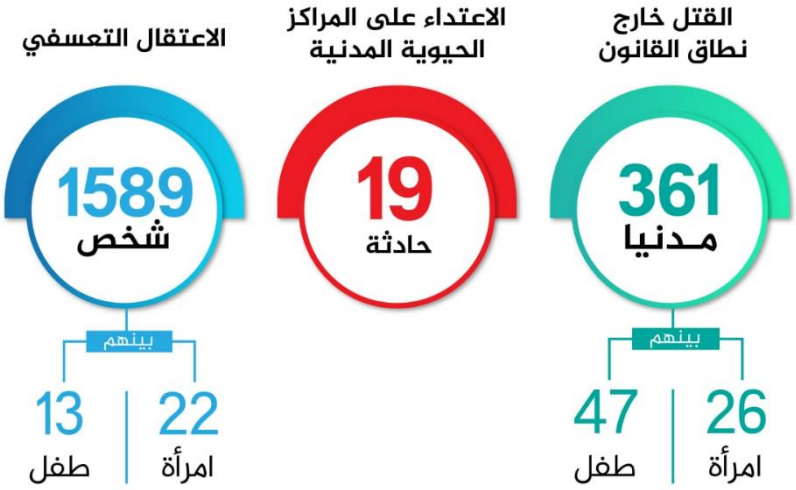

حصيلةُ أبرزِ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ التي ارتكبتها قواتُ الأسدِ في الجنوبِ السوري منذ تموز/ 2018 حتى تشرين الأول/ 2021

[8] بحسب "تجمع أحرار حوران" فقد أظهرت الأرقام أن عدد قتلى الميليشيات التابة للنظام من آب/أغسطس 2018، حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021.. بلغ 422ا قتيلا حسب الرتب العسكرية، فيما بلغ عدد الهجمات العسكرية على مواقع النظام: 393 بحسب التجمع.

ومن خلال تتبع مسار هذه العمليات وأنماطها؛ يمكننا تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ عمليات الاغتيال وتقسيمها على الشكل التالي:

1-خلايا تتبع لنظام الأسد:

- خلايا تتبع لفرع الأمني العسكري، جندها رئيس الفرع العميد "لؤي العلي"، والذي قام بتجنيد متعاونين مدنيين أو ثوار سابقين من أجل تنفيذ مهام أمنية كمجموعة "مصطفى المسالمة" الملقب بـ (الكسم) في حي سجنة في مدينة درعا.
- خلايا تتبع للفرقة الرابعة: تنتشر في مدينة درعا وريفها الغربي والشرقي. ومن أبرزها مجموعة المدعو "عدلي الحشيش" في بلدة "تل شهاب".
- المخابرات الجوية: تتبع لفرع المخابرات الجوية في محافظة درعا، تنشط في ريف درعا الغربي ومنطقة حوض اليرموك.

2- خلايا ثورية: مقاتلين سابقين في الفصائل المحلية الثورية والجهادية السابقة، ممن احتفظوا بسلاحهم وفضلوا البقاء في مناطقهم، وأصبحوا يعملون على

استهداف المتعاونين مع الأجهزة الأمنية والميليشيات الإيرانية وحتى القوات الروسية.

3-خلايا ما يعرف بـ "جيش خالد بن الوليد" المبايع لتنظيم الدولة؛ والذي كان ينشط بشكل كبير في منطقة حوض اليرموك قبيل عام 2018. وبعد سيطرة النظام على المنطقة، قام بإطلاق سراح قادة سابقين من التنظيم صيف عام 2019، وتبنت الخلايا التابعة للتنظيم عمليات اغتيال ضد متعاونين مع النظام، أو عناصر وقادة سابقين في الجيش السوري الحر أجروا تسويات لأوضاعهم.

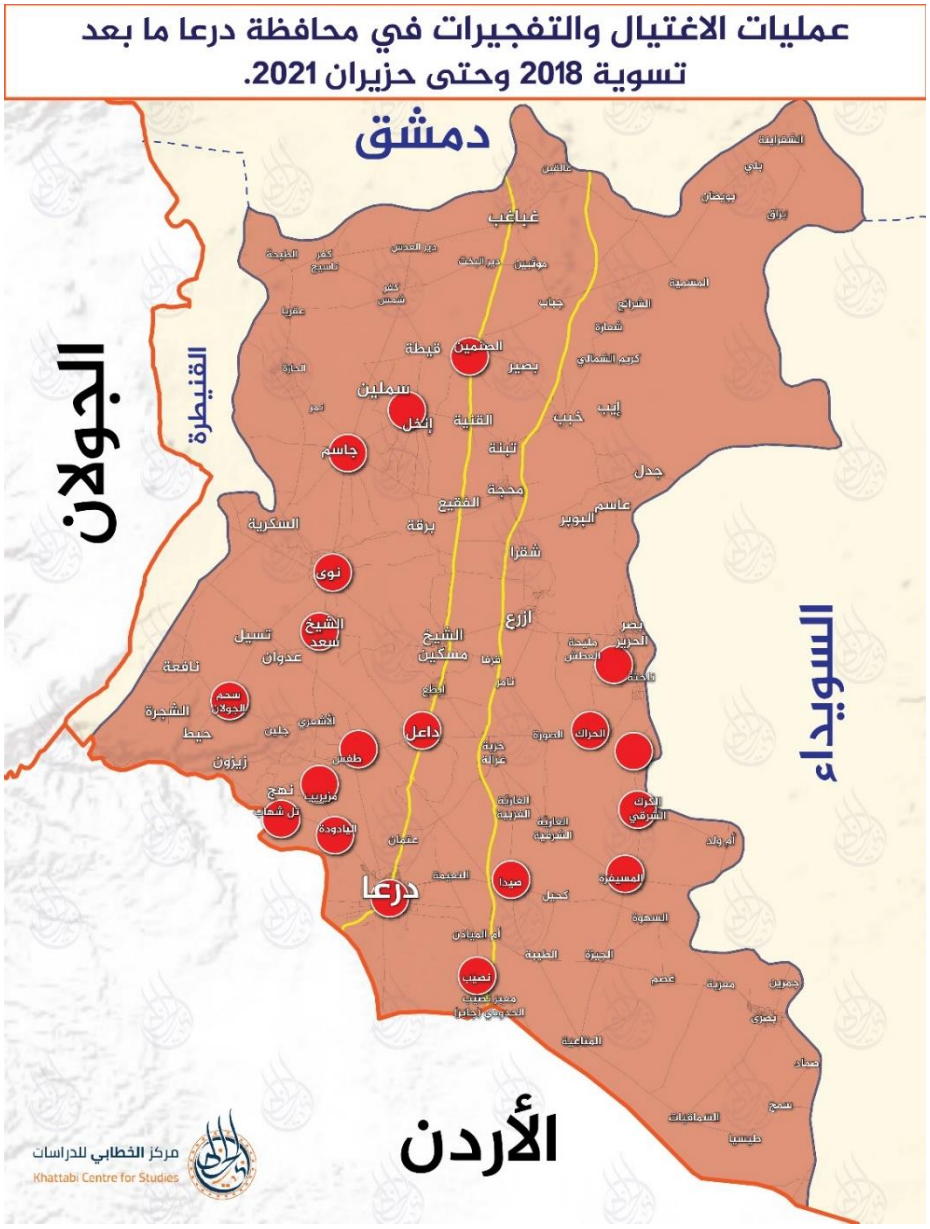

أبرز المناطق التي شهدت نشاطاً ملحوظاً في عمليات التفجير والاغتيال

أما ميدانياً: تنقسم السيطرة في محافظة درعا بين قوى متعددة، أهمها اللواء الثامن ضمن الفيلق الخامس التابع للقوات الروسية وقاعدة #حميميم، وبين قوى أخرى تعتبر بمثابة أذرع محلية إيرانية، بالإضافة إلى جماعات مستقلة مناهضة لسلطة النظام والميليشيات الإيرانية.

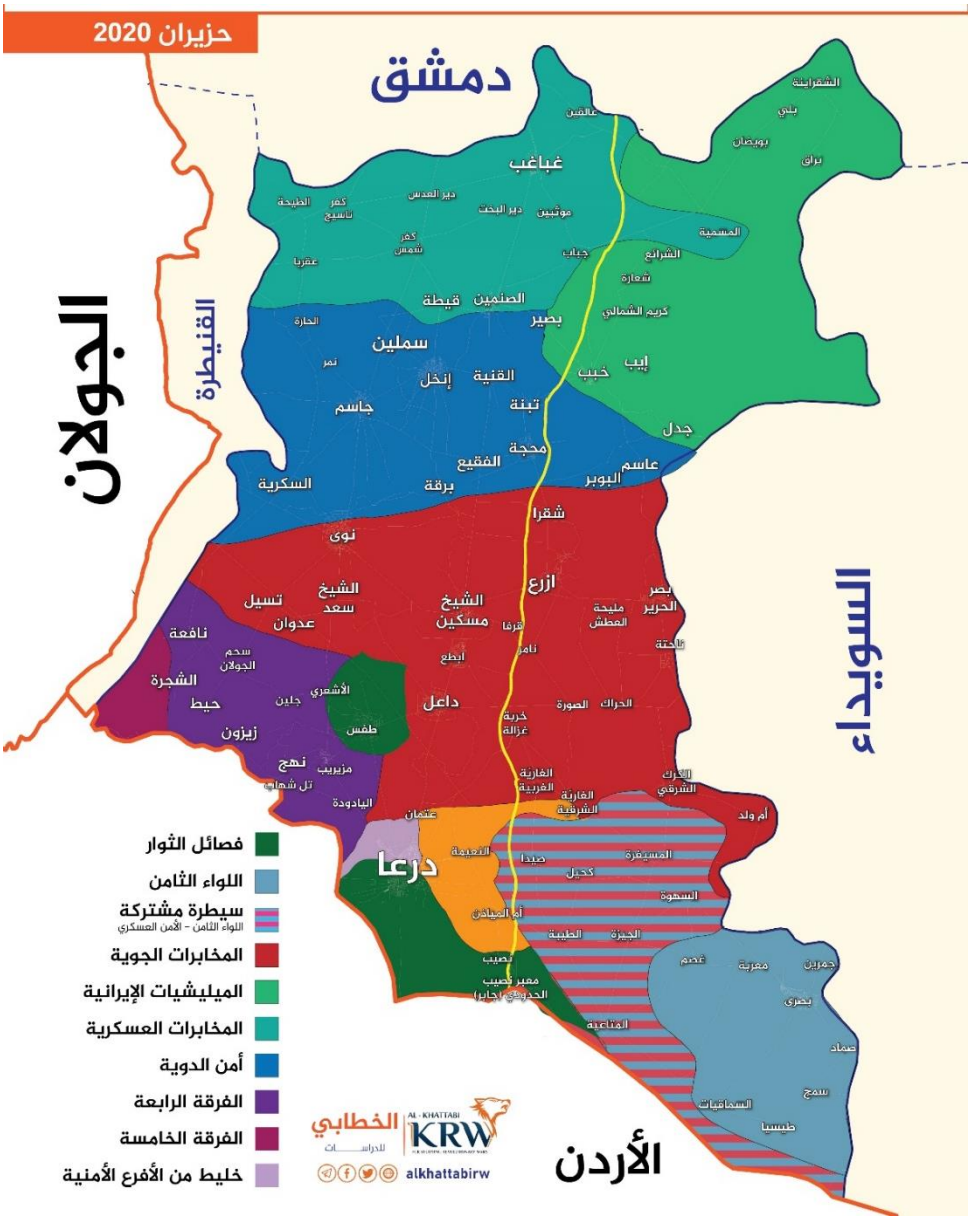

خريطةُ النفوذِ والانتشارِ العسكري والأمني في درعا (2019 - 2020)

التغلغل الإير اني في درعا والموقف الروسي منه

مع بدء الحملة الروسية على جنوب سوريا، خرجت وسائل إعلام إسرائيلية لتكشف معلومات عن وجود تفاهم روسي إسرائيلي، يقضي بضرورة إبقاء إيران وحزب الله بعيدين عن الحدود الشمالية لمناطق الاحتلال الإسرائيل مع سوريا. تزامن ذلك مع زيارة لوزير الدفاع الإسرائيلي لروسيا. ووفقاً للتقارير الإسرائيلية فإن إسرائيل وروسيا اتفقتا على السماح لقوات الأسد بإعادة السيطرة على جنوب سوريا حتى الحدود مع إسرائيل. شريطة عدم السماح لإيران وحزب الله بالمشاركة في هذه العملية.[9]

ورغم ما أشيع عن هذه التفاهمات (الروسية – الإسرائيلية – الأردنية)، لم تنتظر الميليشيات الإيرانية طويلاً للعودة إلى الجنوب السوري، وأشارت التقارير إلى أنّ الحضور الإيراني في الجنوب بات يتخذ أشكالاً كثيرة، ولا يقتصر على الوجود العسكري، إذ يشمل تغلغلاً اقتصادياً من خلال عمليات شراء واسعة للأراضي والممتلكات، والمشاركة في الإشراف على معبر نصيب الحدودي مع الأردن، إلى جانب التغلغل السياسي من خلال دفع طهران بعض الموالين لها للتمثّل في مجالس الحكم المحلية، فضلاً عن حركة التشيّع النشطة في مناطق عدة من الجنوب السوري.[10]

---

[9] وفقا لتقرير، أوردته صحيفة "جيروزاليم بوست" في عددها الصادر يوم 28 أيار/ مايو 2018، كما تحدث تقرير للقناة الإسرائيلية الثانية عن الخبر ونقل عن مصدر دبلوماسي رفيع المستوى القول إن "الأسد كان وسيبقى وحشاً ذبح أبناء شعبه، لكنّ هذا أمر يجب أن يهتم به المجتمع الدولي والدول العربية، ليس بوسعنا أن نصلح العالم. إسرائيل تهتم لأمنها فحسب."

تقرير: اتفاق إسرائيلي روسي على إبعاد إيران عن حدود إسرائيل الشمالية | أخبار DW عربية | أخبار عاجلة ووجهات نظر من جميع أنحاء العالم28.05.2018 | DW |

[10] إيران وحزب الله: تغلغل مباشر وبالواسطة في الجنوب السوري(alaraby.co.uk) : قام وفد إيراني رسمي بزيارة إلى مدينة درعا في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 برئاسة أبو فضل الطبطبائي، ممثل المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وقال طبطبائي خلال حضوره فعاليات رسمية وشعبية وعسكرية هناك، إنّ خامنئي شخصياً "مهتم بأهالي درعا"، حيث ستعمل إيران خلال الأشهر المقبلة على "مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار وتعزيز المجتمع المحلي"، بحسب قوله، واعداً بمزيد من الزيارات للوفود الإيرانية إلى الجنوب.

أما الوجود العسكري لهذه المليشيات الإيرانية بما فيها "حزب الله" اللبناني، فقد تواجدت في القواعد العسكرية التي تتبع لقوات النظام السوري، أو من خلال تشكيلات خاصة مستحدثة، ودفع رواتب مالية لإغراء شباب التسويات مع النظام بالانضمام إليها. كما عملت إيران عبر أذرعها الموجودة في سوريا، على شراء ولاء فصائل مسلحة منتشرة في الجنوب السوري كانت مدعومة سابقاً من الولايات المتحدة، بهدف تعويض سحبها لميليشياتها هناك. وبالتوازي مع هذا التمدّد العسكري، تنشط حركة تشيّع في العديد من مناطق الجنوب السوري، بهدف صناعة أذرع موالية لإيران في مناطق مختلفة من درعا. [11]

وأنشأت إيران فروعًا لمنظمات دينية شيعية، كمنظمة "الزهراء"، في مدينة درعا، والتي تأسست عقب زيارة ممثل الخامنئي في سوريا "أبو الفضل الطبائبي" إلى درعا في تشرين الأول أكتوبر/2018، و"جمعية أحباب القائد الخالد"، و"جمعية تموز"، وجميعها تتلقّى الدعم المفتوح من مكتب الخامنئي والمستشارية الإيرانية في العاصمة دمشق، وتقدّم بين الآونة والأخرى سلال غذائية وتمول مشاريع صغيرة، وتتوسط أحياناً لدى فروع أمن النظام لحل بعض المشاكل البسيطة كما تحاول شراء ما يُمكن من العقارات في المحافظة.

ويشير موقع "زمان الوصل" السوري إلى أن "الحرس الثوري" الإيراني استطاع التمركز في مدينة "الصنمين" تحت مظلة الفرقة التاسعة في الجيش السوري، وفي العديد من القرى المحيطة تحت ظل تشكيلات أمنية كالمخابرات الجوية أو عسكرية نظامية كـ "لواء اليرموك"، "عصائب أهل الحق" العراقية التي تنتشر مع الفرقة الخامسة

[11] بحسب تقرير "وول ستريت جورنال"، فإنّ الانضمام إلى "حزب الله" يوفّر ضمانة ضدّ الاعتقال من قبل النظام السوري، إضافة إلى إغراء المرتب الشهري الذي يبلغ 250 دولاراً، وأكّدت المصادر أنّ الحزب تمكّن من تجنيد حوالي 700 عنصر، من المدنيين والعناصر السابقين في "الجيش السوري الحر"، في بلدات صيدا والحارة وكحيل والمسيفرة، بريف درعا الشرقي، في حين يجول ضباط إيرانيون على مخيمات للنازحين في المنطقة لتجنيدهم في وحدات عسكرية. وتأكيداً على استمرار وجود إيران ومليشياتها في المنطقة، فقد ظهر قائد مليشيا "أبو الفضل العباس" العراقية في درعا، برفقة ضابط روسي في مدرسة تتخذها المليشيا مقراً عسكرياً لها في منطقة داعل غربي درعا. إيران وحزب الله: تغلغل مباشر وبالواسطة في الجنوب السوري(alaraby.co.uk)

السورية، "لواء العرين"، لواء "الحسين"، "اللواء 313" وإمرته لـ"حزب الله"، قوات "الرضوان"، قوات "الغيث" التي تستظل بالفرقة الرابعة السورية.[12]

كما أن "حزب الله" اللبناني، بقيادة "الحاج إياد القاسم"، افتتح العديد من مكاتب التجنيد في "حي المحطة وسط مدينة درعا" وبلدات "المليحة الغربية – المليحة الشرقية – المسيفرة – كحيل – المتاعية – بصر الحرير – الغارية – الحارة – داعل"، وينتشر في منطقة اللّجاة الجبلية الوعرة، واللواء 52 في مدينة "الحراك" أحد التشكيلات العسكرية لنظام الأسد، ويُسيطر على منطقة حوض اليرموك تحت مسمّى المخابرات الجوية.

وتتلقى معظم هذه الميليشيات تمويلاً مباشراً من الحرس الثوري، وعلى الرغم من أنها تقدم لمنتسبيها رواتب متواضعة قريبة من (100 دولار) إلا أن سبب الانتماء إليها هو تجنب الملاحقات من النظام وأفرعه الأمنية أو الهروب من الخدمة الإلزامية.[13]

---

[12] ـ 1- عصائب أهل الحق، تنتشر داخل مقرات الفرقة الخامسة والتي تُعد أهم مواقع منصّات إطلاق صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.

2- "لواء العرين"، بقيادة "وسيم المسالمة"، ذراع الأمن العسكري، ينتشر في الكثير من الأراضي الزراعية المثمرة، يحاول الاستيلاء على الممتلكات الاقتصادية الخاصّة عبر تقديم عروض استثمار سخية.

3- "لواء الحسين"، ينتشر في "اللواء 15" أحد تشكيلات نظام الأسد بالقرب من بلدة "الخل".

4- "اللواء 313" بقيادة "شادي جعفر"، يتبع إدارياً لحزب الله اللبناني، تم تأسيسه عام 2017، أكثر عناصره من منتمي الطائفة الشيعية في محافظة درعا من أبناء "مدينة بصرى الشام وبلدة قرفا والمليحة الغربية"، يتّخذ من مدينة "ازرع" مركزاً رئيسياً له.

5- "قوات الرضوان"، تنتشر في الفوج 89 إحدى تشكيلات نظام الأسد العسكرية بالقرب من بلدة "جباب".

6- "قوات الغيث"، ذراع الفرقة الرابعة الأكثر قرباً من الحرس الثوري الإيراني، بقيادة "رواد عدرا" الذي يحدر من الغوطة الشرقية، تنشط في عمليات الخطف والاغتيال.

7- "الفوج 666"، يتبع للفرقة الرابعة، ينتشر في معسكر "مزيريب".

[13] الوجود الإيراني في درعا.. أطماع قديمة ازدهرت بعد "اتفاق المصالحة | "زمان الوصل(zamanalwsl.net)

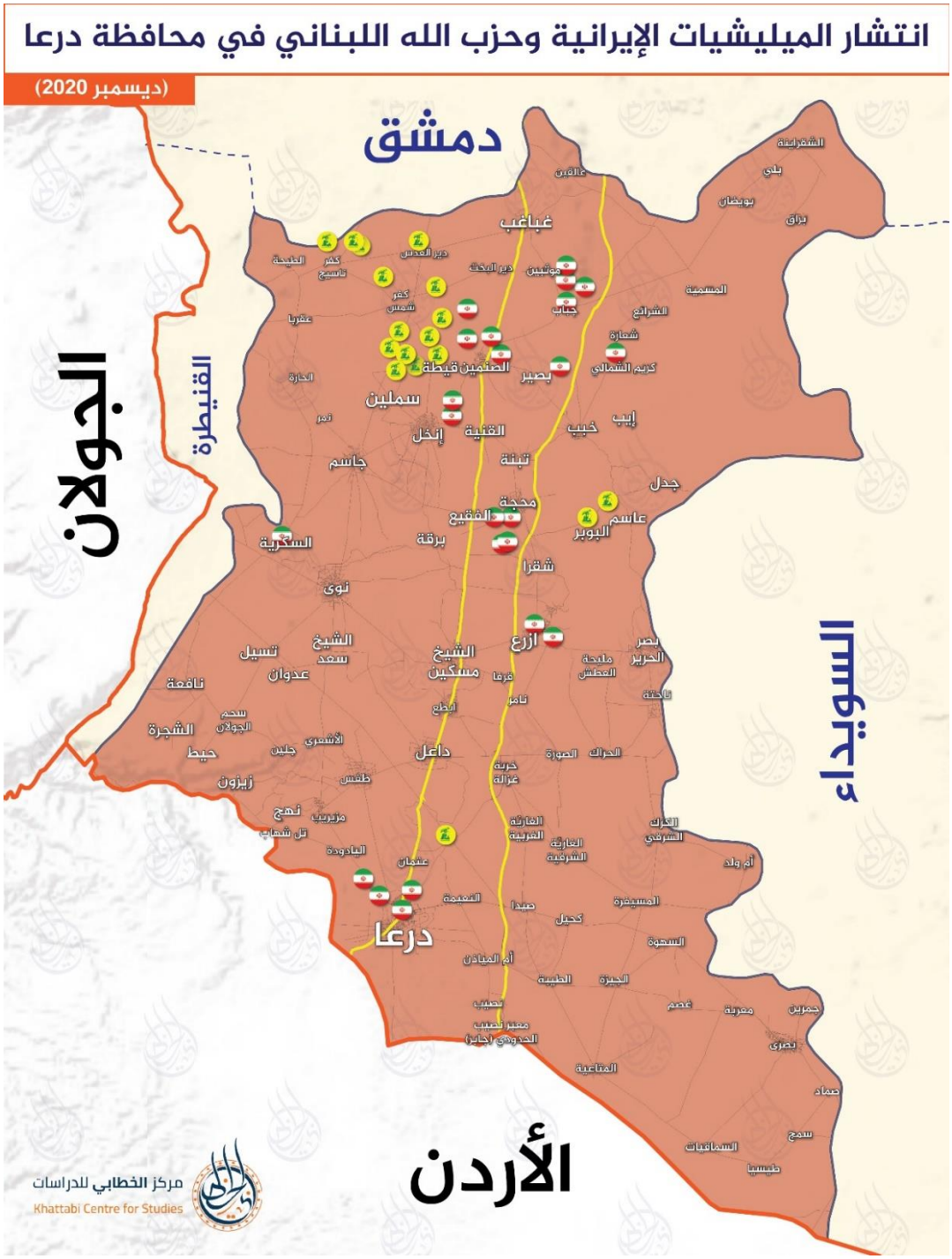

التموضع العسكري للميليشيات الإيرانية جنوب سوريا في ديسمبر 2020، بحسب موقع "إيران وير" المتخصص بملاحقة النشاط الإيراني في سوريا[14]

[14] المنطقة الجنوبية(iranwirearabic.com)

الموقف الروسي من إيران في جنوب سوريا

الجدير بالذكر أن روسيا لم تكن سعيدةً أبداً بعدم التزام إيران وأتباعها، باتفاق التسوية الذي عقدته موسكو عام 2018، بسبب تقديمها ضمانات للكيان الإسرائيلي والجانب الأردني بإبعاد الميليشيات الإيرانية عن المناطق الحدودية.

فإيران تسعى إلى فرض سيطرتها على منطقة درعا الاستراتيجية، لما تتيحه من تماس مع إسرائيل عبر الجولان، لا سيما في محافظة القنيطرة المتاخمة لدرعا بهدف ضم ملف المناطق الحدودية مع الجولان المحتل لملفات تفاوضها مع الولايات المتحدة. بالإضافة لتثبيت جدار حماية لممرها الاستراتيجي الممتد من العراق وسوريا حتى جنوب لبنان.

بالمقابل تحاول روسيا إثبات أن لها اليد العليا في الجنوب السوري وسوريا عامة، وألا يخرج الوجود الإيراني عن السيطرة، وألا يهمين على المنطقة الجنوبية المهمة لأمن الأردن والكيان الإسرائيلي، مما يوسع دائرة الصراع وعدم الاستقرار.

وعلى الرغم من توافق الجانبين الإيراني والروسي على ضرورة تقويض سيطرة الفصائل الثورية، بمختلف مسمياتها، ودعمهما لسلطة الأسد إلا أن التناقض بين مصالح البلدين في الساحة السورية ينمو أكثر فأكثر خصوصاً في تلك المناطق التي تشهد نوعاً من حسم الصراع لصالح قوات الأسد، ليبدأ معه صراع من نوع آخر وهو صراع النفوذ والسيطرة. ولطالما شهدت المحافظة الجنوبية اشتباكات عديدة بين ميليشيات تتبع للجانب الروسي وأخرى تحظى بدعم الميليشيات الإيرانية أو الفرقة الرابعة المقربة من إيران.[15]

[15] شهدت المنطقة الجنوبية اشتباكات عنيفة بين اللواء الثامن المدعوم من روسيا وميلشيا الدفاع الوطني المدعومة إيرانياً، في محافظة السويداء، وفي أكتوبر 2020، كشف موقع "السويداء 24" الإخباري المحلي عن تسليح أهالي في السويداء بعد وصول دعم من ميليشيا حزب الله اللبنانية، الموالية لإيران، وتزويد قوات الدفاع الوطني بأسلحة متوسطة ومدافع هاون. وذكر المرصد السوري أنه حصل على بيان مصور للعودة، اتهم فيه "إيران وحزب الله بدعم عصابات مسلحة من أبناء السويداء لنشر الفوضى وتنفيذ مشروعها في المنطقة الجنوبية". وطالب بتحكيم العقل لحل الخلاف الحاصل بين الجارتين السويداء – درعا، لكن "صوت المرتزقة والمارقين كان أعلى من صوت العقلاء" على حد وصفه.

تطورات لافتة ما بعدَ تسويةِ عام 2018

شهدت المحافظة عدداً من الأحداث البارزة أهمها اقتحام قواتُ النظام لمدينة "الصنمين"، في شهر آذار 2020، حيث شهدت المدينةُ اشتباكاتٍ عنيفةً انتهت بخروجِ بعضِ المسلحين الرافضين لمبدأ التسوية إلى الشمال السوري، كما تصاعدت عملياتُ التجنيدِ الإجباري في صفوفِ شبابِ المحافظةِ، وعملت قواتُ النظامِ على زيادةِ أعدادِ الحواجزِ في درعا وريفها، ولم تتوقفْ حكومةُ الأسدِ عند حدودِ اتفاقِ التسوية، إذ لطالما سعت من خلال أفرعها الأمنيّة لزيادة انتشار قوّاتها العسكريّة في المناطق التي لم تدخلها بعد اتفاق تموز 2018، وبدأت هذه المساعي تتكلّلُ بالنجاح عبرَ التهديد بالحشود العسكرية وإطلاق يد الميليشيات الإيرانية في المنطقة.

وفي 26 تشرين الثاني 2021، هددت قواتُ الأسد بتنفيذ عملية عسكرية على مدينة طفس في ريف درعا الغربي إذا لم يتم تسليمُ عددٍ من الأشخاص لتهجيرهم شمالي البلاد، وتسليم السلاح المتوسط، وخروجُ من يرغبُ من درعا إلى شمالي سوريا. لكن موسكو تدخلت بشكل متكرر وأجرت وساطات بين اللجان المركزية لأهالي درعا[16] والنظام السوري، وحالت دونَ تطبيق الحسم العسكري، لكنها بدت أيضاً داعمةً لتحركات النظام من استقدام حشودٍ عسكريةٍ ومن عمليات الحصار التي فُرِضَتْ على الأحياءِ السكنية مؤخراً.

[16] يوجد ثلاث لجان مركزية في درعا، شُكّلت في تموز 2018، عقب شن النظام والحليف الروسي حملة عسكرية على المحافظة. واللجان هي: لجنة في الريف الغربي وأخرى في مدينة درعا (لجنة درعا البلد) يغلب عليها الطابع المدني، ولجنة الريف الشرقي ويغلب عليها الطابع العسكري، والمتمثلة بمدينة بصرى الشام، التي يسيطر عليها "اللواء الثامن" التابع للفيلق الخامس المشكّل روسيًا، تحت قيادة أحمد العودة.

وتكونت اللجان من العاملين في الشأن المدني من هيئات وشيوخ عشائر وقادة سابقين في "الجيش الحر"، وتتلخص مهامها في مطالبة قوات النظام والضامن الروسي بتنفيذ بنود اتفاق "التسوية" الذي جرى في تموز 2018، بإطلاق سراح المعتقلين، وعودة النازحين إلى ديارهم، وعودة المؤسسات الحكومية إلى العمل، وتوفير الخدمات، وتسوية أوضاع المنشقين والفارين والمتخلفين عن الخدمة العسكرية من خلال "عملية مصالحة"، ودمج مقاتلي المعارضة في "الفيلق الخامس".

بالإضافة لهذه التطورات شهدت المحافظةُ منذ دخول اتفاق التسوية، وحتى خلال الحملة الأخيرة على أحياء درعا المحاصرة، خروجَ مظاهراتٍ واحتجاجاتٍ بشكلٍ مستمرٍ ضدَّ الأسد، لعلَ أبرزها كانت مظاهرات آذار 2021 لإحياء ذكرى الثَّورَة السورية، والاحتجاجات التي رافقت الحملة الانتخابية الأخيرة، تعبيراً عن رفض الأهالي المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام في أيار/ مايو 2021. وكُلّ هذا كَانَ له دورٌ بارزٌ في عملية التصعيد الأخيرة، بالإضافة لعمليات الاغتيال التي ناهزت ألف عمليةٍ، وذلك منذ انطلاق عملية التسوية حزيران 2018 حتى مطلع حزيران 2021.[17]

شكلت هذه الأحداث وعلى رأسها تصاعد الأعمال الأمنية ورفض أهلي درعا المشاركة في الانتخابات الرئاسية أيار/ مايو 2021، مواقف محرجة للنظام السوري الذي طالما تغنى بسيطرته على المحافظة منذ عام 2018، بالإضافة للرغبة المبيتة من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية بإحكام قبضتها على المناطق الحدودية كاملة، فاطلقت قوات الفرقة الرابعة مدعومة بالميليشيات الإيرانية حملة عسكرية على منطقة أحياء درعا المحاصرة وعلى رأسها درعا البلد والتي تشكل إلى جانب حي المخيم وحي طريق السد الكتلة الجغرافية الأكبر خارج سلطة النظام، وفرضت عليها حصاراً محكماً منذ حزيران 2021.

[17] مكتب توثيق الشهداء في محافظة درعا

أبرزُ الأحداثِ التي شهدتها المحافظةُ منذ عمليةِ التسوية عام 2018 وحتى مطلع حزيران 2021

تموز 2018	تشكيل لجان مركزية في درعا، عقب شن النظام والحليف الروسي حملة عسكرية على المحافظة.
أيار 2020	عمليات استهداف لأعضاء في اللجان المركزية وقيادات سابقة في فصائل المعارضة.*
14تشرين الأول 2020	اغتيال خمسة من القياديين السابقين في "الجيش الحر" أبرزهم، أدهم الكراد (وأحد قادة غرفة عمليات البنيان المرصوص) على طريق دمشق -درعا.
آذار2020	اقتحمت قوات النظام مدينة "الصنمين"، وخروج المسلحين إلى الشمال
26 تشرين الثاني 2021	حصار على مدينة طفس في ريف درعا الغربي واشتراط قوات الأسد تسليم عدد من الأشخاص لتهجيرهم إلى شمالي البلاد، انتهت بوساطة روسية بين سكان طفس والنظام السوري، وحالت دون تطبيق الحسم العسكري.
آذار 2021	مظاهرات آذار 2021 لإحياء ذكرى الثَّورَة السورية
أيار/ مايو 2021	الاحتجاجات ضد الحملة الانتخابية الأخيرة لرأس النظام

*أبرزها: استهداف أبو مرشد البردان عضو اللجنة المركزية الغربية، القيادي في اللواء الثامن أبوعلي مصطفى، وياسر الدنيفات (أبوبكر الحسن) المتحدث السابق باسم جيش الثَّورَة (أحد فصائل الجيش الحر سابقاً)، وأبو البراء الجلم عضو اللجنة المركزية والقاضي السابق في محكمة دار العدل، والإعلامي في اللجنة المركزية "شادي السرحان" (إعلامي سابق في جيش المعتز أحد فصائل الجيش الحر سابقاً).

درعا.. إلى الواجهةِ من جديد

بعد مرور ثلاثة أعوام من اتفاق التسوية 2018، بين فصائل الثَّورَة السورية ونظام الأسد في محافظة درعا، برعاية روسيةٍ ومباركةٍ دوليةٍ، عادَ الوضعُ في درعا إلى المربعِ الأول من جديد، وشهدت المحافظةُ مواجهاتٍ داميةً بين قوات النظام والمقاتلين المعارضين هي الأعنف منذ ثلاث سنوات، حَيْثُ شكلت مناطقُ عديدةٌ كطفس والصنمين وأحياء درعا البلد وطريق السد وغيرها من مدن وبلدات المحافظة، تحدياً كبيراً في وجه هيمنة النظام السوري على الجنوب بشكلٍ كاملٍ وبسط سلطته الأمنية والإدارية.

كانت البداية من أحياء درعا المحاصرة (درعا البلد – طريق السد – حي المخيم) التي وصلت الأوضاع فيها حدَّ الانفجار عندما حاولَ نظامُ الأسد إخضاعها عن طريق الحصار والمفاوضات تارةً وعن طريق الحل العسكري تارةً أخرى.

الأحياء المحاصرة في درعا بعد اتفاق التسوية عام 2018

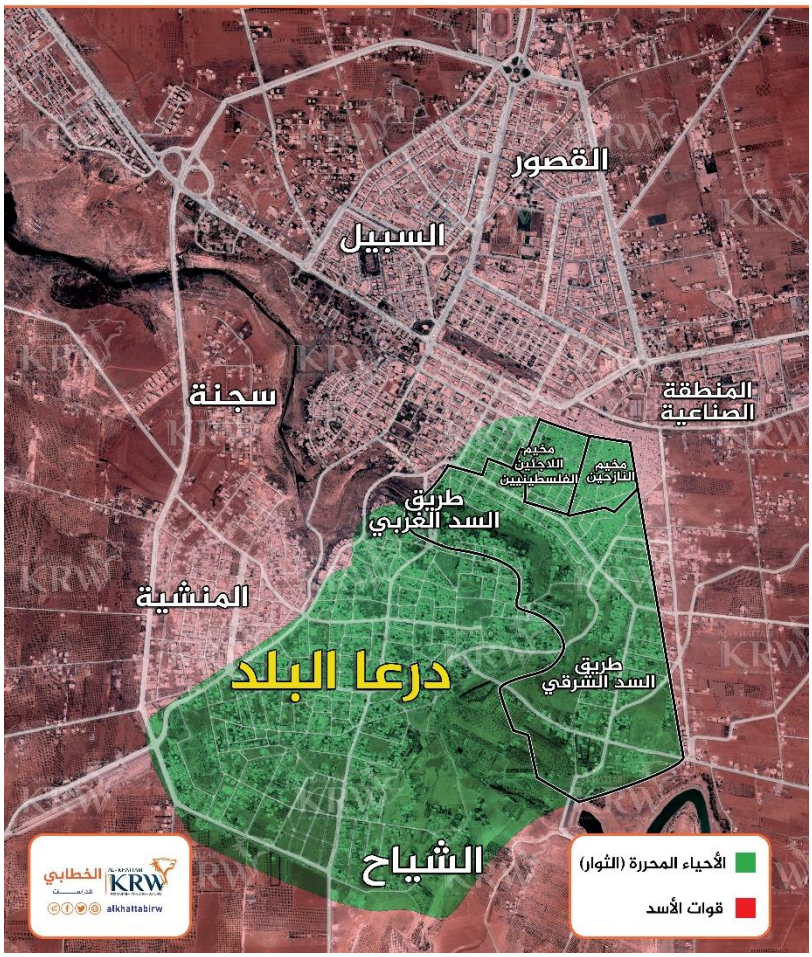

بدأت الأحداثُ في الجنوب تأخذُ طابعاً مختلفاً في مطلع شهر حزيران 2021، حين طالبَ الجنرالُ الروسي "أسد الله"، أهالي درعا البلد بتسليم السلاح الفردي، عن طريق رسالةٍ وصلت إلى لجنةٍ محليةٍ من وجهاء المدينة.

ثُمَّ قامت "اللجنة المركزية" التي تمثلُ أهالي منطقة "درعا البلد والأحياء المجاورة" والمخولةُ بالتفاوض مع "اللجنة الأمنية" التابعة لنظام الأسد في قضايا أمنية وخدمية تخصُ المنطقةَ، بالاستجابة لطلب اجتماع مع الشرطة العسكرية الروسية. كَانَ السببُ الرئيسي لطلب الاجتماع، هو عمليةُ إطلاقِ نارٍ لمجهولين على حاجز السرايا التابع لقوات الأسد والموجودُ في المنطقة الفاصلةِ ما بين "درعا المحطة" و"درعا البلد".

وطلب الجنرال الروسي تسليم السلاح الفردي الذي بحوزة الشبان في المنطقة مقابل إخراج اللجان المحلية التابعة للأجهزة الأمنية لنظام الأسد من مواقعها في حي المِنشيَّة" وحي "سِجْنَة" المجاورين لحي درعا البلد. وكَانَ ردُّ اللجنة المركزية أن هذا الأمرَ مخالفٌ لاتفاق عام 2018، والذي نصَ على بقاء السلاح الخفيف بأيدي الأهالي والثوار السابقين.

وتتمثلُ اللجانُ المحليةُ" في أحياء درعا والمرتبطة بالأجهزة الأمنية لنظام الأسد بعدةِ مجموعاتٍ كانت سابقاً في صفوف الثوار، أبرزها:[18]

1- مجموعة "مصطفى قاسم المسالمة" الملقب بـ(الكسم) الذي يتبع لفرع الأمن العسكري ويتَّخِذُ من حي المنشية وجمرك درعا القديم مقراً لمجموعته.

2- مجموعة القيادي "شادي بجبوج" الملقب بـ(العَوْ) التابع للأمن العسكري.

3- مجموعة المدعو "وسيم المسالمة" الذي يديرُ خليةً أمنيةً تعملُ لصالحِ الميليشيات الإيرانية.

4- مجموعة يتزعمها "محمد بسام تركي المسالمة" التابعة للفرقة الرابعة.

[18] تقرير: سوريا - التسلسل الزمني لأحداث "درعا البلد " وحصارها – الصادر عن منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ص 10

جاء ردُّ النظامِ بعد رفض شروطه سريعاً عبر إطباق الحصار على حي درعا البلد وطريق السد والمخيم منذ 24 حزيران 2021، واستقدمت قوات النظام تعزيزات عسكرية، تمركزت في كُلّ من أحياء سجنة والمنشية والضاحية، وهددت قواتُ النظامِ ممثلةً بالعميد "لؤي العلي" رئيس جهاز الأمن العسكري في المحافظة، بتصعيدٍ عسكري واقتحامِ المنطقة بالقوة في حالِ لم ترضخ الأحياء لمطالبهم الجديدة، بتسليم ما لا يقل عن مئتي قطعةٍ من السلاح، بالإضافةِ لإنشاءِ أربع نقاط عسكريةٍ، وتفتيشُ المنازلِ وتسليم المطلوبين فيها.

وبالفعل حلّقت الطائراتُ الحربية في سماء مدينة درعا وريفها على علوٍ منخفضٍ، كنوعٍ من الضغوطات التي كَانَ يمارسها النظام على أهالي درعا، وتسبب ذلك بنزوح نحو عشرة آلاف وخمسمئة شخصٍ، من المناطق التي يبلغ عدد سكانها حوالي ستةٍ وخمسين ألفٍ (بحسب منسق الشؤون الإنسانية في سوريا).[19]

وعاد نظام الأسد ممثلاً باللجنة الأمنيّة في درعا بقيادة اللواء "حسام لوقا" إلى التهديد بجلب الميليشيات الإيرانية وتركها تتغلغل في المنطقة في حال لم يرضخ أهلها لمطالب النظام، كما عزز نظامُ الأسد حصارَهُ وأغلقَ غالبية الطرق المؤدية من درعا البلد إلى درعا المحطة ومنع أهالي درعا البلد وحي طريق السد والمخيم من الدخول لدرعا المحطة (مركز المدينة)، ومنع دخول المواد الغذائية والأدوية والمساعدات الإنسانية إلى المنطقة، وكأنه يقول للسكان: "إما الرضوخ وإما الموت".

لم يخضع أهالي درعا لعملية الابتزازِ التي مارستها قواتُ الأسد ضدهم، فشهدت المحافظةُ تظاهراتٍ واحتجاجاتٍ قويةً في أنحاء متفرقةٍ من درعا وريفها، كطفس

[19] تقرير: سوريا - التسلسل الزمني لأحداث "درعا البلد " وحصارها – الصدر عن منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ص 6

وحوض اليرموك والمزيريب ونوى وجاسم واليادودة بالريف الغربي، وبلدة الغارية الشرقية والحراك بريف درعا الشرقي، وحي درعا البلد في مدينة درعا.

بدورها تابعت قواتُ النظام إرسالَ المزيد من الحشود العسكرية، التي تَتبَعْ بشكلٍ عامٍ للفرقة الرابعة، والفرقة التاسعة، والفرقة الخامسة عشرة في جيش النظام، وأخرى تتبع لجهاز الأمن العسكري في محافظة درعا.

خريطة لمواقع حشود قوات النظام في مدينة درعا

للوهلة الأولى بدا أن حالة التصعيد التي شهدتها المحافظة تتجهُ نحو التهدئة خصوصاً بعد إعلان اللجنة المركزية لدرعا البلد يوم 24 تموز عن بيان قالت فيه أنها توصلت "لاتفاق نهائي" مع ضباط النظام السوري حول درعا البلد والأحياء المحاصرة، ينص على:

1. إنهاء الحصار وفتح الطرقات بين أحياء درعا المحاصرة ومركز المحافظة.

2. تسليم عدد محدود من السلاح الفردي.
3. إقامة ثلاثِ نقاط عسكرية داخل أحياء درعا البلد بوساطة الفرقة الخامسة عشرة.
4. إجراء تسوية جديدة لنحو مئة شاب في درعا البلد، وتسوية للأشخاص الذين لم يجروا عمليةَ التسوية في تموز 2018.
5. ضبط اللجان المحلية التابعة للأفرع الأمنية داخل المربع الأمني، بالإضافة لسحب السلاح غير المنضبط من هذه اللجان المحلية والقوات الرديفة.

وبعد التوصل للاتفاق الأخير، شنت قوات تابعة للفرقة الرابعة عمليات دهم وتفتيش جنوب وشرق درعا البلد، ليقوم شبان من المنطقة بإطلاق النار في الهواء كنوع من التحذير لقوات النظام من الاقتراب أكدرَ من منازل المدنيين. بسبب قيام قوات الفرقة الرابعة بسرقةِ محتويات العديد من المنازل على أطراف حي طريق السد ودرعا البلد بعد مداهمتها، الأمر الذي استدعى قوات النظام للانسحاب من داخل الأحياء واستهدافها لحي البحار وحي طريق السد بدرعا البلد بقذائف الهاون، والدبابات والمضادات الأرضية، ما أسفرَ عن تسجيل إصابتين في صفوف المدنيين معلنةً بذلك فشلَ الاتفاقِ.

تضاربت الأنباءُ حولَ أسبابِ هذا الفشل:[20]

- قالت مصادر محلية أن قوات النظام أخلت بالاتفاق عبر قيامها بعمليات تفتيش المنازل ومحاولة أخذ جميع السلاح الفردي دون نزع سلاح المجموعاتِ المرتبطة بالأجهزة الأمنية.
- ذكرت مصادر أخرى أن مجموعةً عسكريةً تابعةً للثوار، ومرتبطة بالمدعو "محمد المسالمة"، الملقب باسم "الهفو"، والذي يتمركز في حي السدّ كَانَ أحد أسبابِ فشل الاتفاق حَيْثُ منع القوات الحكومية من استكمال عمليات التفتيش في الحي بحجة أنّ "اللجنة المركزية لأهالي درعا" لم تقم بالتنسيقِ معه.

[20] تقرير: سوريا - التسلسل الزمني لأحداث "درعا البلد " وحصارها – الذي صدر عن منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ص 6

- أما السبب الثالث الذي تناقلته بعض وسائل الإعلام، يتحدث عن رفض الأهالي الاتفاق الموقع بين الطرفين، بعد اكتشافهم أنّ اللجنة المركزية لأهل درعا أخفت بند تسليم السلاح الخفيف بشكلٍ كاملٍ.

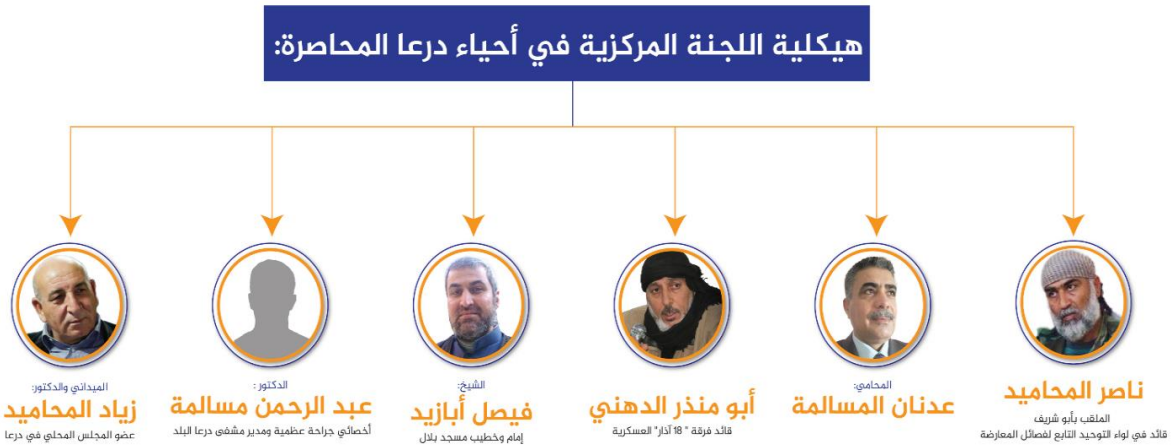

تصعيدٌ عسكريٌ ومفاوضاتٌ جديدةٌ

بعد انهيار الاتفاق الأخير، أيقن أهالي درعا أن طموحات النظام وميليشياته لا ترضى بالواقع الجديد الذي خلفته الثَّورَة في جنوب سوريا، فشروط النظام كانت أشبه بالعودة إلى ما قبل عام 2011، وربما كانت أسوأ، فقوات الأسد اليوم تعمل على نشر عدة حواجز عسكرية تحول الأحياء المحاصرة إلى ثكنةٍ عسكريةٍ سيكون أهالي المنطقة مجبرين على التعايش معها، كما أن الاتفاقيات السابقة التي أجرتها المحافظة عام 2018، لم تكن تتضمنُ هذه الشروط الجديدة.

وهكذا انطلقت جولةٌ جديدةٌ من المفاوضات بين اللجنة المركزية واللجنة الأمنية في يوم 27 تموز / حزيران، لإيقاف التصعيد العسكري على المنطقة، واشترطت خلالها قوات النظام تسليم خمسة عشر شخصاً أو تهجيرهم إلى الشمال السوري، لكن هذه الجولة انتهت سريعاً دون التوصل لاتفاق بين الطرفين بسبب إصرار الأسد على التهجير القسري لأشخاص محددين من أبناء درعا، وإنشاء حوالي تسعِ نقاطٍ عسكريةٍ ومفارزَ أمنيةٍ في المنطقة.[21]

قابلت قواتُ النظام رفضَ مطالبها بتصعيدٍ عسكري اندلعت على إثره اشتباكات عنيفةٌ على أطراف مخيم درعا، ومنطقة دوار الكازية في حي المنشية، واستهدفت قواتُ الأسد أحياء المخيم ودرعا البلد بالقذائف والرشاشات الثقيلة، الأمر الذي تسبب في حركة نزوحٍ غيرِ مسبوقةٍ نتيجة القصف العشوائي، حَيْثُ نزح ما يقارب

[21] أصدرت عشائر درعا البلد بياناً توضيحياً لتطور الأحداث في أحياء درعا البلد ومخيم درعا، مطالبين بترحيل جميع العائلات إلى مناطق آمنة.
وقال البيان: نحن أهالي درعا كباراً وصغاراً كنا وما زلنا دعاةَ سِلْمٍ، ولا نرغب بالحرب أبداً، لذلك أبرمنا خلال الأيام الماضية اتفاقاً مع النظام السوري لحقن الدماء وتأمين الناس وحفظ كرامتهم. تفاجئنا صبيحة اليوم بنقض بنود الاتفاق، وباغتنا النظام باقتحام واسعٍ لمحيط درعا البلد، سقط خلالها شهيدان مدنيان وعدةُ جرحى. نظراً لأننا نرفض القتل لغيرنا والموت لأنفسنا وأننا التزمنا بتنفيذ بنود الاتفاق، فإننا نحن أهالي مدينة درعا نطالب بترحيلنا إلى مكان آمن لتجنب الحرب التي ستكون ويلاً علينا.

ستمئة عائلةٍ سيراً على الأقدام من درعا البلد إلى درعا المحطة عن طريق حاجز السرايا، الذي أغلقته اللجنة الأمنية التابعة للنظام اعتباراً من مساء يوم الأربعاء 28 تموز، لتغلق بذلك جميعَ المنافذ إلى درعا البلد.

حملت اللجنة المركزية في محافظة درعا خلال اجتماعها مع ممثلين من اللواء الثامن[22]، مقترحاً جديداً لضباط النظام، يتمثل في نشر ثلاثِ نقاط عسكرية في أحياء درعا البلد على أن يتواجد بها عناصر اللواء الثامن من أبناء المحافظة فقط. وطالبت بتهجير جميع الأهالي في درعا البلد وطريق السد والمخيمات والبالغ عددهم نحو خمسين ألف نسمة، في حال رفضَ النظامُ هذه المقترحات. لكن رَدَّ قوات الأسد كَانَ مباشراً عبرَ ميليشيات الفرقة الرابعة التي حاولت في اليوم التالي (29 تموز) التقدمَ من ثلاثة محاور نحو درعا البلد، وسط قصفٍ عنيفٍ براجمات الصواريخ أرض-أرض (فيل).

استمر تعنُّتُ النظامِ في مطالبه وفي محاولة فرض الحل الأمني والعسكري على الأحياء المحاصرة، وسط قصف همجي ومحاولات الاقتحام والترهيب، وقطع الكهرباء والطحين والأدوية، الأمر الذي أدى إلى انزلاق الأوضاع في التاسع والعشرين من تموز 2021 وتحولها إلى مواجهات واسعة بين مُقاتِلي فصائل المعارضة السورية وبين قوات الأسد، حَيْثُ قام أبناء قرى وبلدات درعا تحت اسم "معركة الكرامة" بالهجوم على الحواجز القريبة وسيطروا على معظمها، وشملت تلك المواجهات منطقة "درعا البلد وحي طريق السد والمخيم"، بالإضافة إلى قرى وبلدات الريفين الشمالي والغربي للمحافظة.

[22] هو لواء تابع للفيلق "الخامس اقتحام"، الذي أسسته قوات الأسد عام 2016، بهدف "القضاء على الإرهاب" وفتحت أبواب التطوع فيه كما ضمت إليه المنشقين سابقاً، بل حتى المقاتلين السابقين في صفوف الجيش الحر الذين دخلوا فيما يسمى بالتسويات والمصالحات في مناطق التوتر المختلفة. ويتمتع هذا الفيلق بجميع ألويته، بدعم وإشراف روسي من خلال قاعدة "حميميم". وفي العام 2018، وعلى إثر "عملية التسوية" التي جرت في محافظة درعا، التحق فصيل "شباب السنّة" بقيادة أحمد العودة الى الفيلق، ليتشكل حينها اللواء الثامن. وتعتبر مدينة "بصرى الشام" التي تقع في محافظة درعا، هي مقر اللواء الثامن.

واستطاعَ مُقاتِلو فصائل المعارضةِ السيطرةَ على نقاطٍ ومواقعَ عسكريةٍ عديدةٍ في كُلّ من: صيدا – كحيل – تسيل – طفس – نوى –جلين - مزيريب - نمر – أم المياذن، وتم قطع طريق دمشق الدولي. وأسفرت المواجهات عن سقوط ثلاثين نقطةٍ عسكريةٍ لنظامِ الأسد بيد أبناء محافظة درعا وأسر مئاتِ العناصر والضباط من قوات النظام والميليشيات الموالية لها. وردَّت قواتُ النظامِ بمحاولة اقتحامٍ جديدةٍ لأحياء درعا البلد والأحياء المجاورة عبر ميليشيات تابعة للفرقة الرابعة المعروفة بـ "قوات الغيث"،[23] بالتزامن مع قصف مدفعي وصاروخي مكثّفٍ على الأحياء المحاصرة.

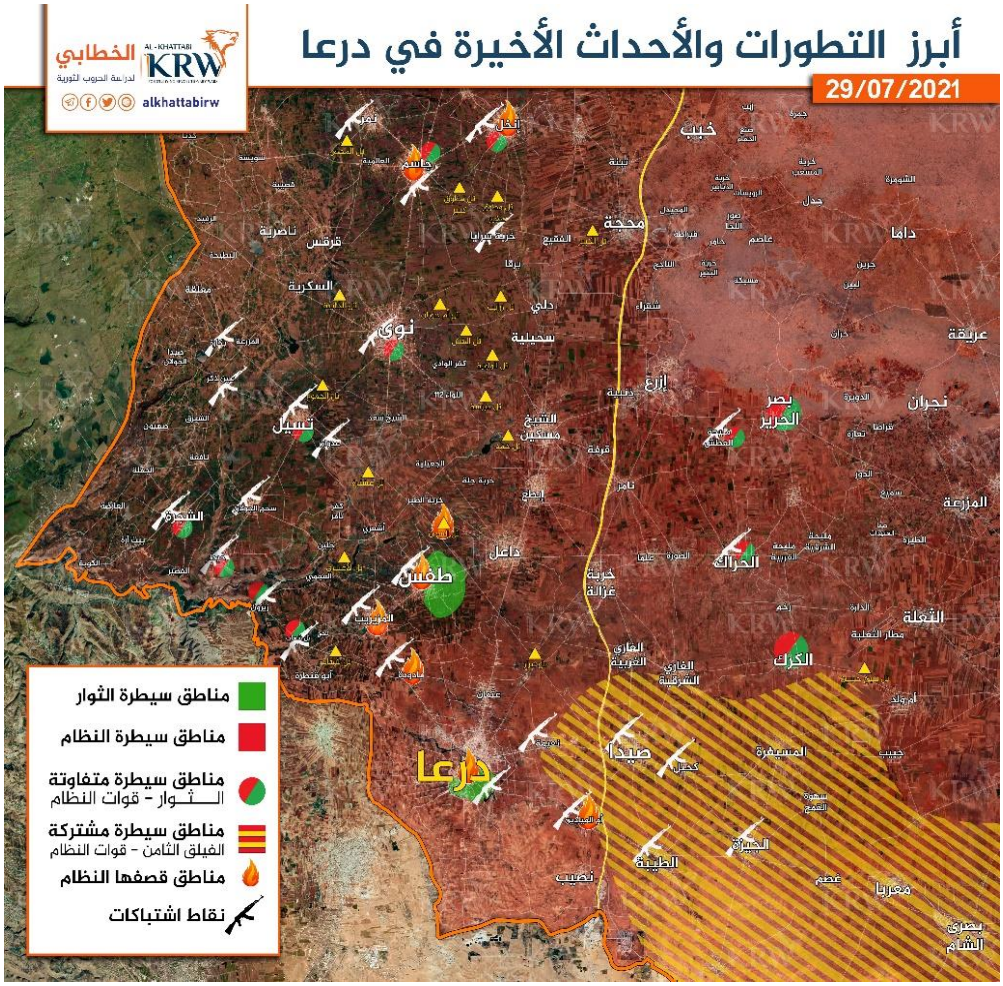

[23] مكونة من مقاتلين غير عسكريين (مرتزقة).

لكن المدينة شهدت بعد ذلك هدوءً في اليوم التالي 30 تموز/يوليو، عبر هدنة لمدة 24 ساعة، وقام نظام الأسد بسحبِ عددٍ من الحواجز العسكرية في أرياف درعا،[24] كما عمل على تجميع عناصره في أماكن محددة، بعد إطلاق سراح الأسرى لدى الثوار بوساطة وجهاء من البلدات واللواء الثامن.[25]

ومع إحياء مسار المفاوضات بين لجنة التفاوض المركزية وضباط الجيش السوري حول مصير المدينة، قدمت اللجنة المركزية نيابة عن أهالي وثوار أحياء درعا المحاصرة، اقتراحاً جديداً يقضي بتواجد قوات من "الجيش السوري" إلى جانب عناصر من "الفيلق الخامس"[26] ضمن مواقع عدة في درعا البلد والأحياء الأخرى.

لكن اللجنة الأمنية رفضت هذا الاقتراح ما أعاد الأمور إلى مربع التصعيد، عبر القصف اليومي بقذائف الهاون والمضادات الأرضية على درعا البلد، بالتزامن مع اشتباكات مستمرة شهدتها المنطقة الأمر الذي أدى إلى تدخل قيادة القوات الروسية في دمشق لتعديل مسار المفاوضات بعد عجز النظام عن إيجاد مخرج مناسب له، وبعد انتقادات دولية وإقليمية طالت الطرف الروسي بسبب امتداد مسار الأحداث وتصاعد العنف على الحدود السورية الأردنية.

---

[24] أذرع إيران في نظام الأسد تخرق الهدن في درعا بشكل مستمر – تجمع أحرار حوران(horanfree.com) : سحب النظام جميع قواته المتواجدة في بلدة المليحة الشرقية إلى اللواء 52 شرق مدينة الحراك، بينما سحب عدداً من المواقع العسكرية بريف درعا الشرقي إلى "معبر نصيب" الحدودي. وأخلى حاجزين من بلدة قرفا، ومقراً له عند مبنى الحزب من مدينة داعل، وحاجز من طريق "السهوة – بصرى الشام"، وأخلت الفرقة الخامسة عشر مواقعها في بلدة الجيزة شرق درعا باتجاه الحاجز الرباعي بالقرب من مفرق المسيفرة شرق درعا، وأخلت قوات النظام حاجزاً آخر من طريق "الشيخ سعد – نوى"، كما سحب النظام ثلاثين عنصراً من قواته من قرية "صنع الحمام" شمال منطقة اللجاة، وتمركزوا في مدرسة بلدة "إيب".

[25] خلال فترة الهدنة، استقدم نظام الأسد والميليشيات الإيرانية تعزيزات عسكرية ضخمة للفرقتين الأولى والعاشرة من منطقة الكسوة، كما وصل قسم من هذه التعزيزات نحو مدينة درعا.

[26] الفيلق الخامس أحد التشكيلات العسكرية التي أنشأتها روسيا من بقايا مقاتلي التنظيمات المسلحة المهزومة عام 2018 خلال الحملة العسكرية للجيش السوري.

التدخلُ الروسي المباشرُ

غاب التدخل الروسي عن مسار المفاوضات الأخيرة بين اللجان المركزية في درعا البلد واللجان الأمنية التابعة لنظام الأسد، باستثناء الجولة الأولى من المفاوضات في الثالث والعشرين من حزيران 2021، حين طالب الجنرال الروسي "أسد الله"، أهالي درعا البلد بتسليم السلاح الفردي، فيما يبدو أنه هامشٌ روسي لقوات الأسد لممارسة الضغط العسكري، فلطالما دعمت روسيا الحصارَ الذي فرضته قوات النظام على أحياء درعا البلد، لكنها نأت بنفسها عن التدخل المباشر عسكرياً أو سياسياً على اعتبار تدخل الطرف الروسي لاحقاً كوسيط لأي اتفاق محتمل في حال فشل النظام في تنفيذ الحل الأمني، ورغبة موسكو في الحفاظ على صورتها الدولية كطرف ضامن.

ومع تعثر قوات النظام على إيجاد مخرج يلبي طموحاتها ورغباتها الأمنية والعسكرية، ويحفظ صورتها بالخروج منتصرةً، عادَ الدورُ الروسي للبروز مجدداً بشكلٍ أكثرِ فاعليةٍ ووضوحٍ، وذلك عندما دعا الجنرال الروسي "أسد الله" لاجتماع طارئ يوم 1 آب، في درعا المحطة، مع اللجان المركزية بهدف النقاشِ حول الأحداث العسكرية في محافظة درعا، وتمَّ الاتفاقُ خلاله على تثبيت اتفاقِ تهدئةٍ مبدئي غير محددٍ بمدةٍ زمنيةٍ بهدف إجراء مشاورات مع قيادة القوات الروسية في العاصمة دمشق. ويعتبرُ هذا التطورُ هو الدخولُ الأولُ من نوعه لقيادة القوات الروسية بشكلٍ مباشرٍ، إلى خط المفاوضات التي تجري بين اللجان المركزية واللجنة الأمنية في نظام الأسد في محافظة درعا، منذ اندلاعِ المواجهاتِ العسكريةِ بين الثوارِ وقوات النظامِ مدعومةً بالميليشيات الإيرانية في 29 تموز 2021.[27]

[27] تجمع أحرار حوران: أذرع إيران في نظام الأسد تخرق الهدن في درعا بشكل مستمر – تجمع أحرار حوران (horanfree.com)

وشهدت المحافظةُ منذ التدخل الروسي المباشر في مسار المفاوضات محطات طويلة من التطورات يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- 2 أغسطس/أب - مفاوضات شهدت حضور وزير الدفاع السوري، العماد علي أيوب، لم تسفر عن شيء يذكر.
- 5 أغسطس/أب - عشائر حوران تصدر بياناً تستنكرُ فيه الحشود العسكرية والحصار المطبق على أهالي درعا.
- 6 أغسطس/أب - وعود روسية لوجهاء حوران بإيقاف الحملة العسكرية وتنفيذ الحل السلمي.
- 6- 7 أغسطس/أب: قوات النظام تصعد من قصفها لعدد من أحياء وبلدات درعا وريفها.
- 12 أغسطس / آب: وفد روسي يزور عدداً من قرى ريف درعا الشرقي، لبحث أسباب مهاجمة الحواجز التابعة للنظام في 29 تموز.
- 13 أغسطس/ أب - المسؤول الروسي الجديد "أندريه"، يقدم خارطةَ طريقٍ جديدةً لحل الأزمة سلمياً.[28]
- 24 أغسطس / آب رتلٌ عسكريٌ يتبع للواء الثامن يدخلُ الأحياءَ المحاصرةَ في مدينة درعا برفقة قوات من الشرطة الروسية، لفض الاشتباك، وإيقاف القصف على الأحياء المحاصرة.

[28] اشترطت روسيا من خلال خارطة الطريق المقترحة:

1- تهجير رافضي التسوية إلى الشمال السوري.
2- تسليم الأسلحة والذخائر.
3- التحاق المتخلفين عن الخدمة العسكرية الإلزامية بشعب التجنيد العسكري.
4- عودة المنشقين إلى صفوف قوات النظام.
5- دخول قوات النظام إلى أحياء درعا البلد.
6- إعادة الخدمات إلى درعا البلد.

ولم تتضمن الخارطة الروسية أي مطالبات للنظام السوري بسحب ميليشيات الغيث التابعة للفرقة الرابعة، ومن معها من الميليشيات الإيرانية المتواجدين في محيط مدينة درعا. وبدورها رفضت اللجان المحلية في درعا البلد التعليق على بنود الخارطة الروسية بشكلٍ واضحٍ.

- مساء 24 أغسطس، انسحاب الشرطة العسكرية الروسية واللواء الثامن، من داخل الأحياء المحاصرة في مدينة درعا، وانهيار الاتفاق "غير المعلن".[29]
- 26 أغسطس / آب، اتفاقٌ لتهجير الراغبين بالخروج من المناطق المحاصرة في

مدينة درعا باتجاه الشمال السوري. غادر على إثره خمسون شاباً، بالإضافة لعشرين عائلة.

- 28 أغسطس / آب، اللجنة الأمنية التابعة لنظام الأسد طالبت لجنة التفاوض في أحياء درعا، بإصدار بيان رسمي من اللجنة تعترف فيه بسلطة الجيش السوري وشرعية الأسد كرئيس منتخب، لكنها قوبلت بالرفض.
- 29 آب، أعلنت اللجنة المركزية "المحلية" في ريف درعا الغربي النفيرَ العام لأهالي حوران وهدَّدَت بالحرب في مختلف أرجاء المحافظة ما لم توقفْ ميليشياتُ الفرقة الرابعة وإيران حملتَها العسكرية عن أحياء مدينة درعا.

- 29 آب، لجان المفاوضات في أحياء درعا المحاصرة تعلن وقف المفاوضات مع روسيا والنظام، نتيجةَ التصعيد الأخير على المنطقة.
- 31 أغسطس / آب؛ حاولت الفرقة الرابعة وإيران اقتحام أحياء درعا

[29] نص الاتفاق غير المعلن على دخول اللواء الثامن مع الشرطة العسكرية الروسية إلى محيط درعا، وافتتاح حاجز السرايا في كلتا الجهتين، ودخول مخفر الشرطة إلى درعا البلد، بسبب ادعاء النظام أن هناك شخصين يشكلان مجموعةً غير منضبطة، وانهيار الاتفاق جاء نتيجة عدم قبولهما بخيار التهجير.

المحاصرة من محاور البحار والجمرك القديم وسط تمهيدٍ ناريٍ عنيفٍ بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة.

- 31 أغسطس، اجتماع ضم قائد القوات الروسية في سوريا، ووزير الدفاع السوري العماد "علي أيوب" مع ممثلين للواء الثامن، تم الاتفاق فيه على:
  - وقف إطلاق النار في درعا البلد.
  - دخول قوات تابعة للشرطة العسكرية الروسية بمرافقة من اللواء الثامن بهدف تثبيت وقف إطلاق النار من خلال إنشاء نقطة عسكرية مؤقتة جنوب درعا البلد.
  - إجراء تسويات جديدة لأربعة وثلاثين مطلوباً وتسليم سلاحهم في درعا البلد وطريق السد والمخيمات.
  - تهجير من لا يرغب بإجراء التسوية.
  - تقوم الشرطة الروسية بمرافقة اللواء الثامن وأعضاء من لجنة درعا البلد بتدقيق هويات بعض الأشخاص في درعا البلد.
  - نشر ثلاث أو أربع نقاط عسكرية في محيط درعا البلد وتتسلّمها قواتٌ مشتركةٌ بين الأمن العسكري واللواء الثامن من أبناء محافظة درعا.
  - سحب الفرقة الرابعة والميليشيات الأجنبية من محيط مدينة درعا.
  - فتح كافة الحواجز بين درعا البلد ومركز المدينة.
  - فك الحصار عنها وإدخال الخدمات والعمل على إطلاق سراح المعتقلين، وبيان مصير المفقودين، عقب مضي خمسة أيام على تطبيق الاتفاق.
- 1 سبتمبر 2021، دخول الشرطة الروسية بمرافقة اللواء الثامن وضباط من نظام الأسد إلى حي درعا البلد بهدف تثبيت وقف إطلاق النار.
- 3 أيلول / سبتمبر، لجان التفاوض تعلن أنها وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ بالمفاوضات مع النظام، بسبب مطالب اللجنة الأمنية بزيادة النقاط العسكرية إلى تسعٍ بدلاً من أربع.
- 4 أيلول / سبتمبر، استهدفت ميليشيات الفرقة الرابعة بالمضادات الأرضية الوفد العشائري من جميع أنحاء حوران القادم من درعا المحطة إلى أحياء درعا البلد، بعد انتهائه من الاجتماع مع وفدي النظام وروسيا في مدينة درعا.

- 5 أيلول / سبتمبر؛ الناطق باسم لجنة التفاوض بدرعا "عدنان المسالمة" قال أن اللجنة قررت العودة لتتباحث مع القوات الروسية وقوات النظام في بنود الاتفاق المعلن عنه في 1 أيلول / سبتمبر.
- 6 أيلول/سبتمبر؛ مباحثات جديدة تضمنت تعديلات طفيفة[30] على بنود اتفاق الأول أيلول، دخل بعدها رتل للشرطة الروسية واللجنة الأمنية التابعة للنظام إلى حي الأربعين بدرعا البلد لتنفيذ بنود الاتفاق وبالفعل بدأت عملية "التسوية" وتسليم عدد محدود من السلاح الخفيف في مركز حي الأربعين قرب مسجد بلال الحبشي بدرعا البلد.
- 7 أيلول / سبتمبر، استكملت اللجنة الأمنية التابعة لنظام الأسد في مدينة درعا، تنفيذ الاتفاق عبر عمليات التسوية وتسلم عدد محدود من قطع السلاح الخفيف.
- 8 أيلول / سبتمبر، دخول الشرطة الروسية إلى المناطق المحاصرة للإشراف على تثبيت النقاط المتفق إنشائها في درعا البلد وحي طريق السد ومخيمات درعا، كما نشرت قوات النظام نقاطاً أمنيةً داخل الأحياء المحاصرة.
- 9 أيلول / سبتمبر، انسحابُ عددٍ من مجموعات النظام العسكرية والميليشيات الإيرانية، من محيط الأحياء المحاصرة، من ضمنها قوات من الفرقة الرابعة وقوات إيرانية.

[30] تسليم عدد محدود من السلاح المتوسط والخفيف، وإجراء "تسوية" للمطلوبين لدى "النظام"، ونشر تسع نقاط تفتيش في المنطقة، بعدها تنسحب قوات النظام والميليشيات المساندة لها من الأحياء وتفك الحصار عنها.

توزع حواجز النظام داخل درعا البلد وحي طريق السد ومخيم درعا

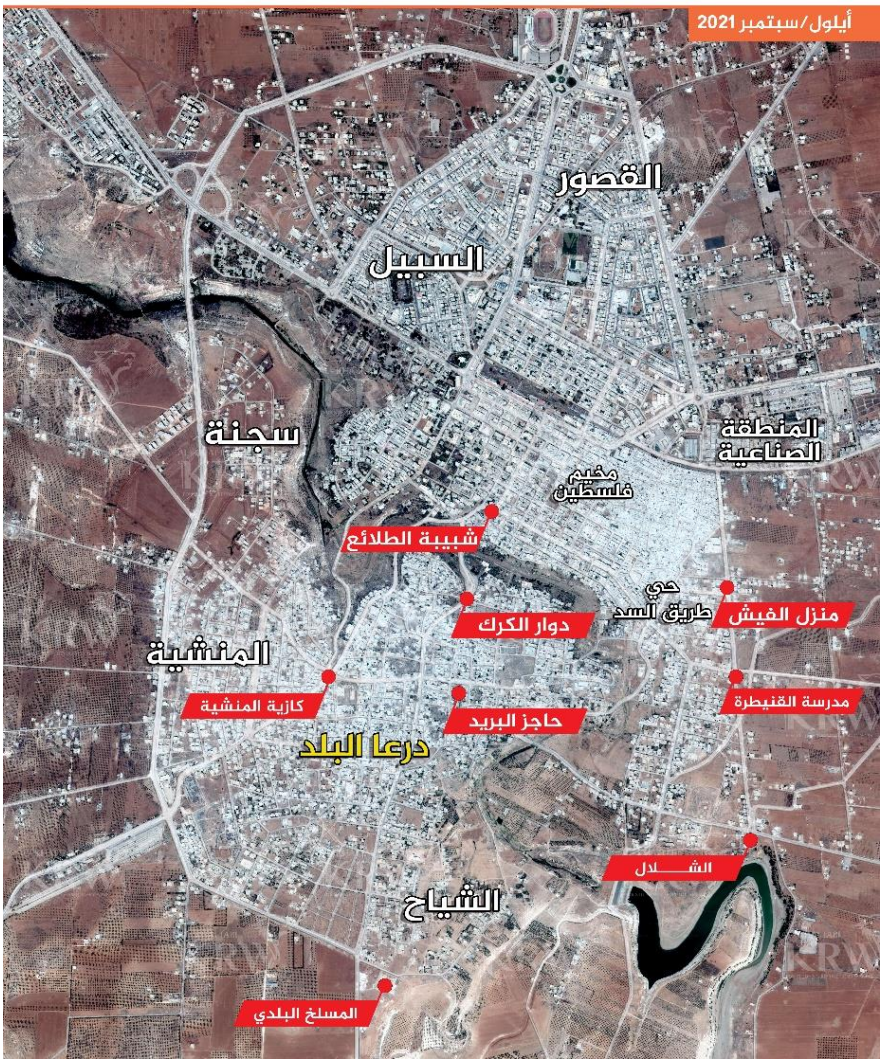

حواجزُ النظام في أحياء درعا، والتي انتشرت بناءً على الاتفاق الأخيرِ بين لجنة التفاوضِ والنظامِ وروسيا

قطارُ التسوياتِ يطالُ أريافَ درعا

بعد إنهاء ملفِ أحياء درعا البلد، اتجهت أنظارُ قواتِ النظام وحليفه الروسي باتجاه مدن وبلدات أرياف درعا بهدف تمكينِ سيطرتها في جنوب البلاد خصوصاً مع وجود مناطق وبؤر خارج السيطرة الفعلية لقوات النظام مثل طفس في الريف الغربي وعدد من قرى وبلدات الريف الشرقي.

وهكذا بدأت اللجنةُ الأمنية تحطُ رحالها في كُلّ بلدة من بلدات درعا انطلاقاً من الريف الغربي والشمالي وصولاً للريف الشرقي المحاذي لمحافظة السويداء، لتضع

قوائم أسماء المطلوبين لإجراء عملية التسوية، وتسليم عدد من الأسلحة لإكمال عملية "المصالحة" في المنطقة.

وتقسم التسوية في درعا لقسمين: (عسكرية ومدنية)

1. يعطى العسكري المنشق عن خدمة النظام السوري، أمر مهمة مدته ثلاثة أشهر بدءًا من تاريخ عقد التسوية، على أن يلتحق بعدها مباشرةً بقطعته العسكرية التي فرَّ منها.
2. يعطى المدني بطاقة تسوية عليها صورته الشخصية ويعتبرُ غير مطلوب للأفرع الأمنية، ويستطيعُ التجولَ في المحافظة.

كما كانت قوات النظام تطالبُ خلال عملية التسوية بتسليم عددٍ محدود من قطع السلاح الخفيف والمتوسط يتم تحديده قبل البدء بعملية التسوية، إضافة لرفع علم النظام والقوات الروسية داخل المنطقة المعنية بالتسوية، ونشر بعض النقاط الأمنية والعسكرية في المواقع الاستراتيجية في هذه المناطق. والجدير بالذكر أن بعض البلدات تم فرضُ مبالغَ مالية عليها كبديلٍ لعدم مقدرتها على جمع السلاح المطلوب، وتراوحت قيمة هذه المبالغ ما بين مئة مليون إلى مئتي مليون ليرة سورية (ثلاثون ألف دولار – ستون ألف دولار).

وفي يوم 25 أكتوبر؛ أعلن النظامُ إتمامه عمليات التسوية في كامل محافظة درعا بعد تمشيط غالبية المدن والبلدات.[31] لكن في الوقت الذي اقتربت فيه عمليات التسويات من مناطق نفوذ وتمركز اللواء الثامن، لم تخضع كُلّ من قرية معربة وبصرى الشام المعقل الرئيسي للواء الثامن المدعوم روسياً لعمليات التسوية، كما غادر قائد اللواء "أحمد العودة" إلى الأردن، في الوقت الذي يشهدُ فيه النظامُ الأردني انفتاحاً سياسياً واقتصادياً مع نظيره السوري، ويبقى حتى الآن مصير اللواء الثامن مجهولاً مع تواتر الأنباء عن نية الجانب الروسي إبقاءه تحت التبعية الروسية

[31] افتتحت "لجنة التسوية" في نظام الأسد يوم الاثنين 25 أكتوبر مركزًا "للتسوية في قسم شرطة مدينة درعا بحي "درعا المحطة" قالت إنها خصصته لتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين والمنشقين من الخدمة العسكرية لأبناء البلدات والقرى التي لم تنضم بعد إلى التسوية.

"حتى نضوج ما يسمى بالحل السياسي"، أو إلحاقه رسمياً بقوات النظام وشعبة المخابرات العسكرية، أو حله نهائياً بناءً على طلب قوات الأسد التي ترفضُ وجودَ التشكيل واستمراره.

وهكذا مارست قواتُ الأسد في جنوب سوريا عملية القضم التدريجي للمناطق الخارجة عن سيطرته، عبر فرضِ حصارٍ محكمٍ على هذه المناطق، والتهديد بالعمليات العسكرية، وإجبارها على الخضوع لعمليات التسوية المزعومة، وإخضاع المناطق المستهدفة لعمليات التفتيش ونشر النقاط الأمنية والعسكرية، وعودة المؤسسات المدنية إلى المناطق التي لم تصلها في أعقاب تسوية عام 2018.

وفيما يلي أبرز البلدات والمدن التي خضعت لاتفاق التسوية الجديد بين 8 أيلول / سبتمبر إلى 24 تشرين الأول / أكتوبر 2021:

المنطقة	تاريخ عملية التسوية / 2021
أحياء درعا المحاصرة	8 أيلول / سبتمبر
بلدة اليادودة بريف درعا الغربي	13 أيلول / سبتمبر
بلدة المزيريب	16 أيلول / سبتمبر
مدينة طفس	18 أيلول / سبتمبر
بلدة تل شهاب	21 أيلول / سبتمبر
مدينتي داعل وإبطع	23 أيلول / سبتمبر
بلدتي جلين وسحم	25 أيلول / سبتمبر
بلدتي الشجرة والقصير	28 أيلول / سبتمبر
مدينة نوى	2 تشرين الأول / أكتوبر
مدينة إنخل	5 تشرين الأول / أكتوبر
مدينة جاسم وماحولها	3 – 7 تشرين الأول / أكتوبر
مدينة الصنمين	7 تشرين الأول / أكتوبر
بلدات: نصيب والطيبة وأم المياذن	9 من تشرين الأول / أكتوبر
بلدات الجيزة، المتاعية، ندى، والعمان	14 - 17 تشرين الأول / أكتوبر
بلدات صيدا والنعيمة وكحيل	9 – 13 تشرين الأول / أكتوبر
بلدات المسيفرة والسهوة	14 تشرين الأول / أكتوبر
بلدة الكرك الشرقي	17 – 18 تشرين الأول / أكتوبر
بلدات الغارية الشرقية والغربية وخربة غزالة	17 تشرين الأول / أكتوبر
مدينة الحراك وبلدتي الصورة وعلما	18 – 24 تشرين الأول / أكتوبر
بلدة بصر الحرير	21 تشرين الأول / أكتوبر
بلدة ناحتة	18 - 21 تشرين الأول / أكتوبر
بلدات اللجاة ومحجة	23 تشرين الأول / أكتوبر
مدينة إزرع، ومحيطها	24 تشرين الأول / أكتوبر
مدينة الشيخ مسكين	24 تشرين الأول / أكتوبر

حقيقةُ الدور الروسي وحدودهُ

لم تتدخل روسيا عسكريًا لحسم أزمة أحياء درعا المحاصرة، وإنما فضّلت أن تؤدي دور "الوسيط" بين النظام والمعارضة، رغم أن الدور الروسي ومنذ بداية الحملة العسكرية على الجنوب كَانَ حاضراً من خلف الكواليس في السماح لقوات الفرقة الرابعة والميليشيات الإيرانية بالضغط على أهالي ولجان درعا، بهدف الخروج باتفاق جديد مغاير تماماً لاتفاق عام 2018، والذي حرم القوات الروسية وقوات الأسد من التواجد داخل أحياء درعا البلد والأحياء المجاورة.

وتمكنت فصائلُ المعارضة بغياب التدخل الروسي "العسكري" من إرباك قوات النظام وتوجيه ضربةٍ كبيرةٍ لها من خلال السيطرة على عدد من الحواجز العسكرية لقوات الأسد في محيط مناطق الريف الشرقي والغربي، وأسر عدد من عناصرها، في تموز/ يوليو 2021.

ويمكنُ القول إن غياب التدخل العسكري الروسي يعودُ إلى سببين رئيسيين:

1. عدم التسبّب في أزمة نزوحٍ كبيرة إلى الأردن.
2. تجنب الانزلاق لمواجهةٍ عسكرية لأن انهيار اتفاق التسوية انهياراً كاملاً يعني بالنسبة لها تآكل صورتها بوصفها ضامناً ووسيطاً.

وابتداءً من 1أغسطس / آب الماضي، بدأت روسيا بإدارة عملية المفاوضات في درعا بشكل علني، وسعت إلى فرض اتفاقية جديدة بديلة عن اتفاق عام 2018. ولكن لماذا رغبت روسيا تغيير بنود الاتفاق القديم؟ لعل ذلك يعود إلى:

1. النشاط السياسي المعارض للأسد في درعا، كما حصل في أيار/ مايو 2021، حين رفض أهالي المحافظة الانتخابات الرئاسة.
2. التخوف الروسي من أي تحرُّكات دولية "مستقبلاً" لتفعيل دعم المعارضة السورية في منطقة الجنوب.

3. أسباب دولية وإقليمية تتعلق بإعادة تعويم نظام الأسد مقابل النزول عند الرغبة الإقليمية لدول الجوار (الكيان الإسرائيلي – الأردن) بالحد من النفوذ الإيراني.[32]
4. إبعاد سيطرة ونفوذ المليشيات الإيرانية عن الجنوب السوري لأسباب تنافسية بين موسكو وطهران.[33]
5. ضمان الأمن في درعا لأسباب اقتصادية، لا سيما بعد حصول تقدم في خطوات استجرار الكهرباء والغاز المصري من الأردن عبر درعا وصولاً إلى لبنان، فيما يسمى مشروع خط الغاز العربي، وتأمين طريق دمشق-عمَّان تمهيداً لتوسيع التجارة والنقل عبر معبر نصيب-جابر مع الأردن. حَيْثُ تسعى روسيا لتحسين الوضع الاقتصادي في سوريا تفادياً لاهتزاز الاستقرار فيها بعد نجاح موسكو في مساعدة النظام على السيطرة على مناطق واسعة.
6. رغبة موسكو في بسط سيطرتها على ملف الجنوب السوري أمنياً وعسكرياً، لرسم صورة محددة عن سوريا عنوانها الاستقرار وشرعية النظام السوري، الأمر الذي قد يساعد أيضاً في تحقيق تقدُّمٍ بخصوص القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة، بما فيها ملف إعادة الإعمار والاعتراف بحكم الأسد.

لقد تابعت القوات الروسية سيرَ عمليات التسوية في أرياف درعا كاملةً، وكَانَ لها الدورُ الأبرز في استمرار هذه العملية، حَيْثُ رُفِعَ العلم الروسي جنباً إلى جنب مع علم النظام السوري على كافة المراكز التي احتضنت عمليات التسوية، في إشارة واضحةٍ إلى الدور الروسي في رعاية الاتفاقيات المتجددة في المحافظة ونفوذ القوات الروسية جنوب سوريا بشكلٍ عام.

[32] تفيد المعلومات أن الملك الأردني عبد الله الثاني أثار مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته موسكو في 23 أغسطس (آب) 2021، الوضع المتوتر في محافظة درعا مبدياً تخوفه من التوسع الإيراني فيها، ومن استغلال الميليشيات الموالية لطهران هذا التوسع من أجل اختراق الحدود. كما أن الجانب الأردني كرر ما سبقَ أن أعلنَهُ عن تعرض المناطق الحدودية لقصفٍ عبر الطائرات المسيرة التي بحوزة الميليشيات الموالية لطهران. بحسب "اندبندنت عربية".

[33] تعود أسبابُ تلك الرغبة لعوامل عدة منها:

- تنافس روسيا على النفوذ مع طهران داخل سوريا.
- حاجتها إلى الوفاء بالتزاماتها مع إسرائيل والأردن وواشنطن.

كانت الأحداث الجارية في محافظة درعا، انطلاقاً من حملة 2018 وانتهاء بالحملة الأخيرة 2021، عاملاً مهماً في كشف بعض خبايا التناقضات الروسية الإيرانية داخل الساحة السورية. فخلال الأحداث الأخيرة منذ حزيران وحتى سبتمبر 2021، دعمت الميليشيات المدعومة من إيران قوات النظام السوري وشاركت بقوات معه في محاولة السيطرة على الأحياء المحاصرة، والوصول للمناطق الحدودية، وظهر ذلك جلياً من خلال محاولتها تعطيل المفاوضات أو الاتفاقات التي تمت بين لجان التفاوض المحلية في درعا مع الوفود الروسية، حتى أنها استهدفت وفد التفاوض بشكل مباشر.

بالمقابل فإن روسيا ولأسبابها الخاصة التي ذكرناها فيما سبق، كانت مصرةً على ضرورة التمسك بالاتفاقات التي تمت، وتصفية جيوب المعارضة بالمفاوضات، فرفضت الدخول في مواجهات عسكرية جديدة في سوريا، واستطاعت فرض رؤيتها بالتوصل إلى الاتفاق الذي أفضى لانسحاب قوات النظام والميليشيات الإيرانية من محيط درعا البلد.

ظاهرياً، ربما تبدو القوى المدعومة من إيران قد قبلت بالرؤية الروسية لحل الأزم العالقة في درعا، وأخضعت إيران ميليشياتها لهذه الرؤية عبر انسحابها من محيط المنطقة في خطوة مبدئية للتراجع للخلف، لكن ما هو مؤكد أن إيران لم تتراجع كثيراً عن مساعيها في التمركز جنوب سوريا، واتخاذها قاعدة أمامية للضغط على إسرائيل أو الأردن. وليس خافياً على المتابعين للشأن السوري أن هناك أشكالاً أخرى للتواجد في المنطقة الجنوبية، ثقافية واجتماعية واقتصادية إلى جانب نقاطها العسكرية المنتشرة في جنوب سوريا وفي درعا تحديداً.

وتفيد التقارير أن الملك الأردني عبد الله الثاني بحث مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارته موسكو في 23 أغسطس/آب 2021، الوضع المتوتر في محافظة

درعا مبدياً تخوفه من استغلال الميليشيات الموالية لطهران هذا التوسع من أجل اختراق الحدود. وأكد الملك على بوتين أن تتولي القوات النظامية السورية الحدود مع الأردن لضبطها والحيلولة دون تسلل "حزب الله" وبعض عناصر الميليشيات الإيرانية ومن أجل ضبط التهريب.[34]

[34] رعاية روسيا اتفاق درعا توسع مساحة تقاربها مع واشنطن | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

جدوى الاتفاقياتِ الجديدةِ

تنقل وسائل الإعلام التابعة للنظام عن بعض المسؤولين في نظام الأسد أن مناطق الجنوب السوري دخلت في حالة من الهدوء والاستقرار منذ تطبيق الاتفاق الأخير، لكن الأرقام الواردة من محافظة درعا تكذب الرواية الرسمية لنظام الأسد.

بشكلٍ عام، على الرغم من الانتشار العسكري والأمني الكبير الذي رافق عمليات التسوية، فقد شهدت بعض المناطق التي خضعت لاتفاق التسوية عمليات تفجير واغتيال طالت أطرافاً متنوعة، الأمر الذي أنذر مبكراً بعودة الأوضاع في المحافظة إلى سابق عهدها، خصوصاً مع عدم قدرة النظام إبقاء التعزيزات الأمنية والعسكرية طويلاً في الجنوب.

أبرز الأحداث والعمليات الأمنية التي شهدتها المحافظة منذ دخول اتفاق أحياء درعا المحاصرة حيز التنفيذ 7 سبتمبر 2021، وحتى انتهاء عمليات التسوية في المحافظة 25 أكتوبر 2021

يمكن القول إن الاتفاق الذي تم برعاية روسية، قد أتاح للنظام السوري إدخال قواته إلى غالبية المدن والقرى والبلدات في المحافظة، وإعادة الانتشار العسكري والأمني، الذي كَانَ غائباً منذ اتفاق 2018. وذلك انطلاقاً من أحياء درعا البلد كأولى المحطات التي شهدت تطبيق الاتفاق الجديد، وتبعها بلدات ومدن الريف الغربي لدرعا، ثُمَّ مناطق الريفين الشمالي والشرقي.

وعلى الرغم من نجاح النظام نسبياً في تصوير الأحداث الأخيرة في درعا على أنها انتصارٌ كبيرٌ للدولة والجيش والقوى الأمنية القمعية، غير أنه سجل فشلاً كبيراً في فروض شروط أخرى مهمةٍ بالنسبة له وأهمها تسليم كامل السلاح الخفيف والمتوسط.[35] كما فشلَ النظامُ أيضاً في تهجير المعارضين له باتجاه الشمال السوري، ليقتصر الأمر على تسوية ملف المعارضين عبر إجراءات شكلية "ورقية" وتسليم قطع خفيفة من السلاح الفردي، وهي الحلول التي أثبتت فشلها في معالجة الواقع الأمني في المحافظة أعقاب عمليات التسوية القديمة 2018.

من ناحية أخرى تشير عمليات النظام الأمنية في الآونة الأخيرة، إلى إصراره على إنهاء تواجد المعارضة في المحافظة الجنوبية عبر سيناريو جديد يعتمد غالباً على العمليات الأمنية حيث أثبتت العليات العسكرية الكبرى فشلها بجدارة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، شهد شهر نوفمبر 2021، نحو 5 هجمات على الأقل نفذها عناصر من مخابرات النظام استهدفت منازل وخيام في عدد من البلدات شمال وشرق درعا، تطور بعضها إلى اشتباك مسلح مع مقاتلين معارضين انتهت بقتل عدد منهم.

وبحسب مصادر وكالة "نبأ" المحلية في الجنوب السوري، فقد جرى الحديث وبشكل رسمي في أوساط ضباط وعناصر مخابرات النظام إن "الحل في درعا أمني وليس عسكري"، وهو ما يفسّر انسحاب عدد من القطع العسكرية من المحافظة بشكل

[35] على الرغم من عدم وجود أي تقديرات عن عدد الأسلحة التي استلمها النظام من مدن وبلدات محافظة درعا، إلا أنه وبحسب الصور التي تنشرها وسائل إعلام مقربة من النظام، تبدو غالبية القطع من النوع الخفيف "كلاشينكوف"، "مسدسات".

كامل، وإطلاق يد الأفرع الأمنية واستئناف عمل أقسام الدراسات المختصة في جمع المعلومات.[36]

واليوم وبعد مرور أكثر من 4 أشهر على دخول المحافظة الجنوبية في عمليات "التسوية"، لا يبدو أن المشهد في مهد الثورة السورية قد تغير كثيراً، بل تشير التقارير الواردة من المحافظة إلى استمرار عمليات القتل والاغتيال في مناطق متفرقة بدرعا، ومن بين القتلى مدنيون وعسكريون، كانوا سابقا ضمن تشكيلات المعارضة، وآخرون من الجنود النظاميين في الجيش السوري والأفرع الأمنية التابعة للنظام السوري.

على سبيل المثال يمكننا إلقاء نظرة على إحصائيات الأشهر الثلاثة التي تلت عملية التسوية الأخيرة:

- تشرين الأول -أكتوبر 2021: وثقت مكاتب الإحصاء في درعا، مقتل 43 شخصاً من بينهم أشخاص قتلوا تحت التعذيب في معتقلات نظام الأسد، كما قُتل ضابطان برتبة "ملازم أول" وعنصرين من قوات الأسد بحوادث استهداف متفرّقة بالمحافظة. وسجلت المحافظة خلال 28 عملية ومحاولة اغتيال أسفرت عن مقتل 30 شخصًا من بينهم 13 عنصر وثلاثة قياديين سابقين في فصائل المعارضة من بينهم سبعة لم ينخرطوا ضمن تشكيلات عسكرية تابعة للنظام عقب دخول المحافظة بـ"اتفاق التسوية"، بالإضافة لتوثيق مقتل عنصر سابق في تنظيم داعش، وآخر سابق في هيئة تحرير الشام[37].

-تشرين الثاني -نوفمبر: مقتل 41 شخصاً، من بينهم 12 من قوات النظام وذلك خلال عمليات استهداف متفرّقة في محافظة درعا. كما تم توثيق 25 عملية

[36] النظام يلجأ للحملات الأمنية المحدودة بديلاً عن الهجمات العسكرية الواسعة لملاحقة المعارضين في درعا - مؤسسة نبأ الإعلامية (nabaa-sy.net)

[37] التقرير الإحصائي الشامل للانتهاكات في محافظة درعا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 – تجمع أحرار حوران (horanfree.com)

ومحاولة اغتيال أسفرت عن مقتل 17 شخصاً، (8 مدنيين - 2 عناصر سابقين في فصائل المعارضة انخرطوا في صفوف النظام - 4 عناصر سابقين من المعارضة لم ينخرطوا ضمن تشكيلات عسكرية تابعة للنظام - 3 من أبناء المحافظة في صفوف قوات النظام).[38]

- شهر أيلول - سبتمبر 2021: مقتل 47 شخصاً، ونحو 11 عملية ومحاولة اغتيال أسفرت عن مقتل 10 أشخاص، من بينهم 6 عناصر سابقين في فصائل المعارضة لم ينظموا لأي تشكيلات عسكرية. بالإضافة لتسجيل مقتل 27 من قوات النظام في محافظة درعا خلال عمليات استهداف واشتباكات متفرّقة بمحافظة درعا مع مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة.[39]

بالنظر لإحصاءات القتلى وحجم عمليات الاستهداف والاغتيال التي جرت بعد انقضاء التسوية مباشرةً، نجد أن المشهد في المحافظة الجنوبية لسوريا، قد عاد إلى "النقطة صفر" التي كانت عليه المحافظة قبل الدخول في العمليات الأخيرة. وعلى الرغم من الدعم الإقليمي لعمليات النظام وحليفه الروسي في ملف الجنوب،[40] فإن الرهان على جدوى عملية التسوية الأخيرة التي قادها نظام الأسد والقوات الروسية يبقى قائماً، ولايزال المشهد السوري في مهد الثورة السورية "درعا" مفتوحًا على التطورات الإقليمية والدولية ومقيداً بها، كما أن معطيات عودة التصعيد الأمنية والعسكرية وحتى الاقتصادية لاتزال موجودةً حتى الآن.

[38] التقرير الإحصائي الشامل للانتهاكات في محافظة درعا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 – تجمع أحرار حوران (horanfree.com)

[39] التقرير الإحصائي الشامل للانتهاكات في محافظة درعا خلال شهر أيلول/سبتمبر 2021 – تجمع أحرار حوران(horanfree.com)

[40] في تقرير لها قالت صحيفة "لوموند" الفرنسية: إنّ التطورات في جنوب سوريا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الإقليمية، حَيْثُ بدأ تقارب بين عمان ودمشق لإحياء العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وشحن الغاز المصري عبر الأردن وسوريا إلى لبنان، مما يعني أنه لا بد من ترسيخ وجود الدولة في منطقة درعا.

ربما تكونُ قواتُ النظامِ السوري بمساعدة حليفها الروسي قد نجحت في استعراض قوتها العسكرية على المناطق التي حُرِمَت من السيطرة عليها سابقاً عام 2018، لكن لا ننسى أن الاتفاقيات السابقة المشابهة لهذه الاتفاقيات قد أثبتت فشلها بالنسبة لنظام الأسد في إعادة الأوضاع الأمنية إلى ما قبل عام 2011. خصوصاً في ظل استمرار النظام وإصراره على فرض عقليته المتوحشة في التفاعل مع الأحداث المستمرة في مناطق سيطرته، ومن المؤكد أن اشتعال الصراع مرةً أخرى مرشحٌ بشكلٍ كبيرٍ، وما يعزّزُ ذلك أن النتائج المترتبة على الاتفاقيات الجديدة لا تلبي طموح قوات الأسد والميليشيات الإيرانية بشكلٍ كاملٍ.

وبالتالي:

- لم تلتزم روسيا باتفاق يونيو/حزيران 2018، كما لم تمنع النظام من إعادة الانتشار الأمني والعسكري في محافظة درعا، بل عمدت للضغط على أهالي درعا وريفها للنزول عند الشروط الجديدة وتوقيع اتفاقيات تسوية جديدة.
- روسيا لا تملك أي مصداقية كوسيط بين النظام والثوار يمكن الرجوع إليه لضمان تنفيذ أي اتفاق سابق.
- تبقى التوترات والتقلبات سمّةً غالبةً لجنوب سوريا بشكل عام ومحافظة درعا تحديداً.
- ستستمرُ جهود النظام والميليشيات الإيرانية لفرض سيطرة أكبر من خلال اللجوء إلى أعمال العنف من جديد.
- ستتواصل مقاومة هذه الجهود من قبل أهالي وثوار المنطقة الجنوبية.
- ستعملُ روسيا على تعزيز نفوذها في المحافظات الجنوبية، باعتبار أنها بوابة النظام الأولى لإعادته العلاقات التجارية مع الأردن ودول الخليج العربي.
- تبقى الجهود الروسية للحدّ من عودة إيران إلى الجنوب موضع شك لدى الأطراف الدولية، وتبدو قدرتها على ذلك محدودة. وتشير الأحداث الأخيرة أن الميليشيات الموالية لإيران ونظام الأسد، يبحثون عن وسائل لتوسيع نطاق تواجدهم في الجنوب.

الخلاصة

تشكل الأحداث الأخيرة في محافظة درعا، نموذجاً مهماً على النخب الثَّورِيَّة الاستفادة منه، ومعالجة أسباب وحصيلة هذه الاتفاقيات، لتطوير منظومة سياسة واجتماعية وعسكرية جديدة في المستقبل، بحيث تتلاءم مع الإمكانية الموجودة على أرض الواقع والاستعداد دائماً لجولةٍ جديدةٍ من صراع النفوذ والسيطرة خصوصاً في منطقة تتشابكُ فيها المصالح والتأثيرات الإقليمية، لحرمان نظام الأسد من الاستفراد بفرض قراراته على هذه المناطق والقضاء على النفس الثوري الموجود فيها.

يجدر بالأطراف الفاعلة في محافظة دعا سوريا، أن تكون أكثر حذراً وحرصاً خلال التعاطي مع الطرف الروسي، مع معرفتها بعدم إمكانية الاعتماد عليه كضامن لعملية التسوية الأخيرة، وما أستانا عنا ببعيد.

كما لا بد للأطراف الفاعلة في درعا من لجان تفاوض وثوار، عدم منح النظام أي فرصة لتكرار السيناريو الأخير وإعطائه ذرائع جاهزة لتركيز عملياته على منطقة دون غيرها، كما حصل في منطقة طفس ودرعا البلد اللتين تصدرتا المشهد إعلامياً من خلال مظاهرات ضخمة أو نشاط أمني مكثف. أيضاً، تجب إعادة تقويم داخلية لعلاقة فصائل التسوية واللجان المركزية في درعا واللعب على وتر التناقضات الروسية الإيرانية في المحافظة.

وربما يشكل فتح قنوات للتواصل وتنسيق الجهود بين أطراف المعارضة السياسية، والفصائل الثورية شمال سوريا، مع الأطراف الفاعلة في درعا، أمراً مهماً ينوع من الأطراف المؤثرة بالمشهد الكلي.

ملحقات

اتفاق 28 تموز/يوليو 2021، وعليها تواقيع رئيس اللجنة الأمنية كطرف من نظام الأسد وأعضاء اللجنة المركزية لأهالي درعا.

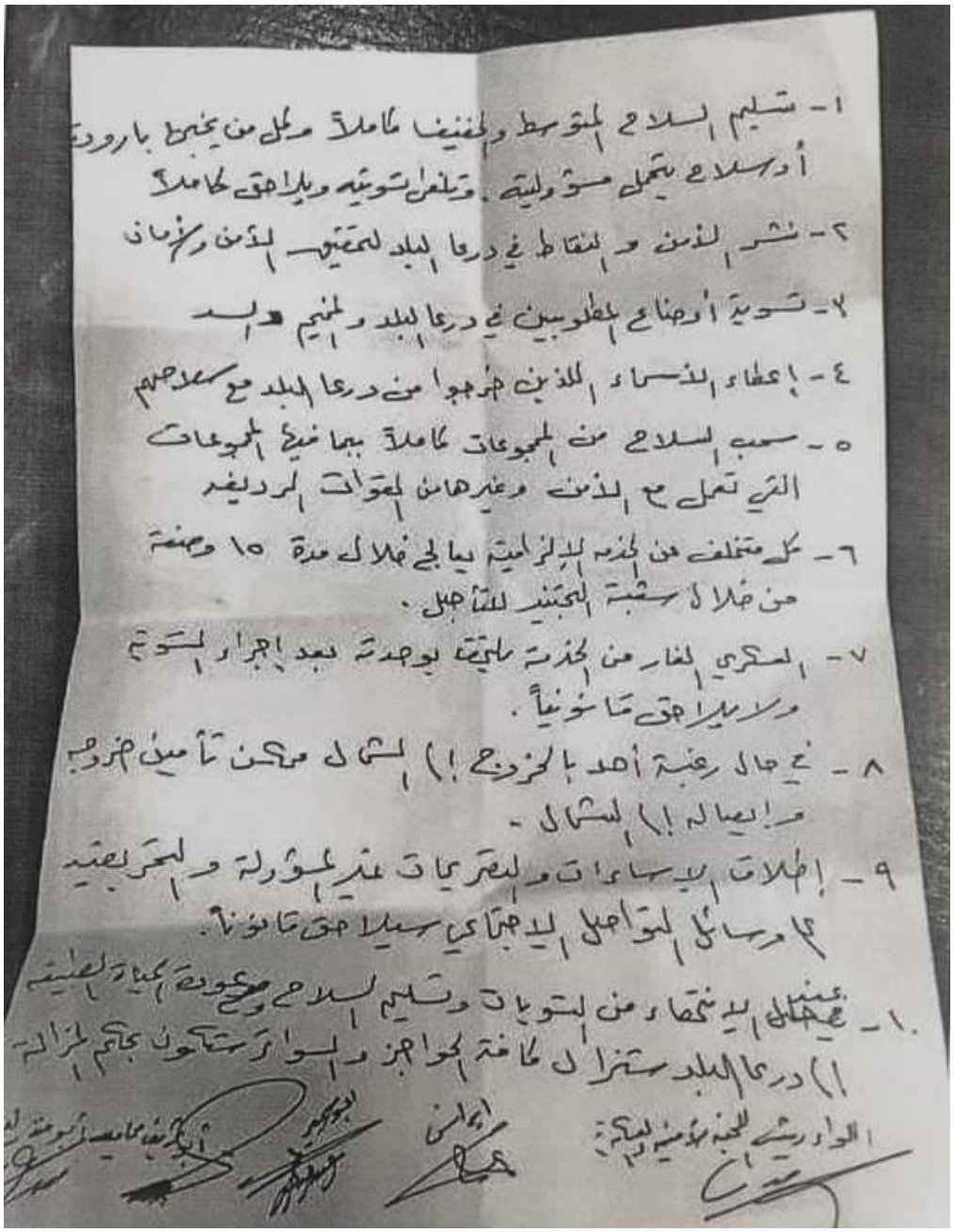

١- تسليم السلاح المتوسط والخفيف كاملاً من كل من يخرج بارودة أو سلاح يتحمل مسؤوليته. وتفعيل تسويته وبياناته كاملاً
٢- نشر الأمن والاستقرار في درعا البلد للمتبقين الأمن والأمان
٣- تسوية أوضاع المطلوبين في درعا البلد والمخيم والبلد
٤- إعطاء النساء اللاتي خرجوا من درعا البلد مع عائلاتهم
٥- سحب السلاح من المجموعات كاملاً بما فيها المجموعات التي تعمل مع الأمن وغيرها من القوات الرديفة
٦- كل متخلف عن الخدمة الإلزامية يعالج خلال مدة ١٥ وصفة من خلال شعبة التجنيد للتأجيل.
٧- العسكري الفار من الخدمة سابقاً بوجدته بعد إجراء التسوية وبياناته قانونياً.
٨- في حال رغبة أحد بالخروج إلى الشمال يمكن تأمين خروجه وإيصاله إلى الشمال.
٩- إطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين منذ بداية الثورة والتحريض على مسائل التواصل الاجتماعي سيعالجون قانونياً.
١٠- يتم الإفراج عن المعتقلين وتسليم السلاح وعودة الحياة الطبيعية إلى درعا البلد ستزال كافة الحواجز والسواتر وستكون بحكم المزالة

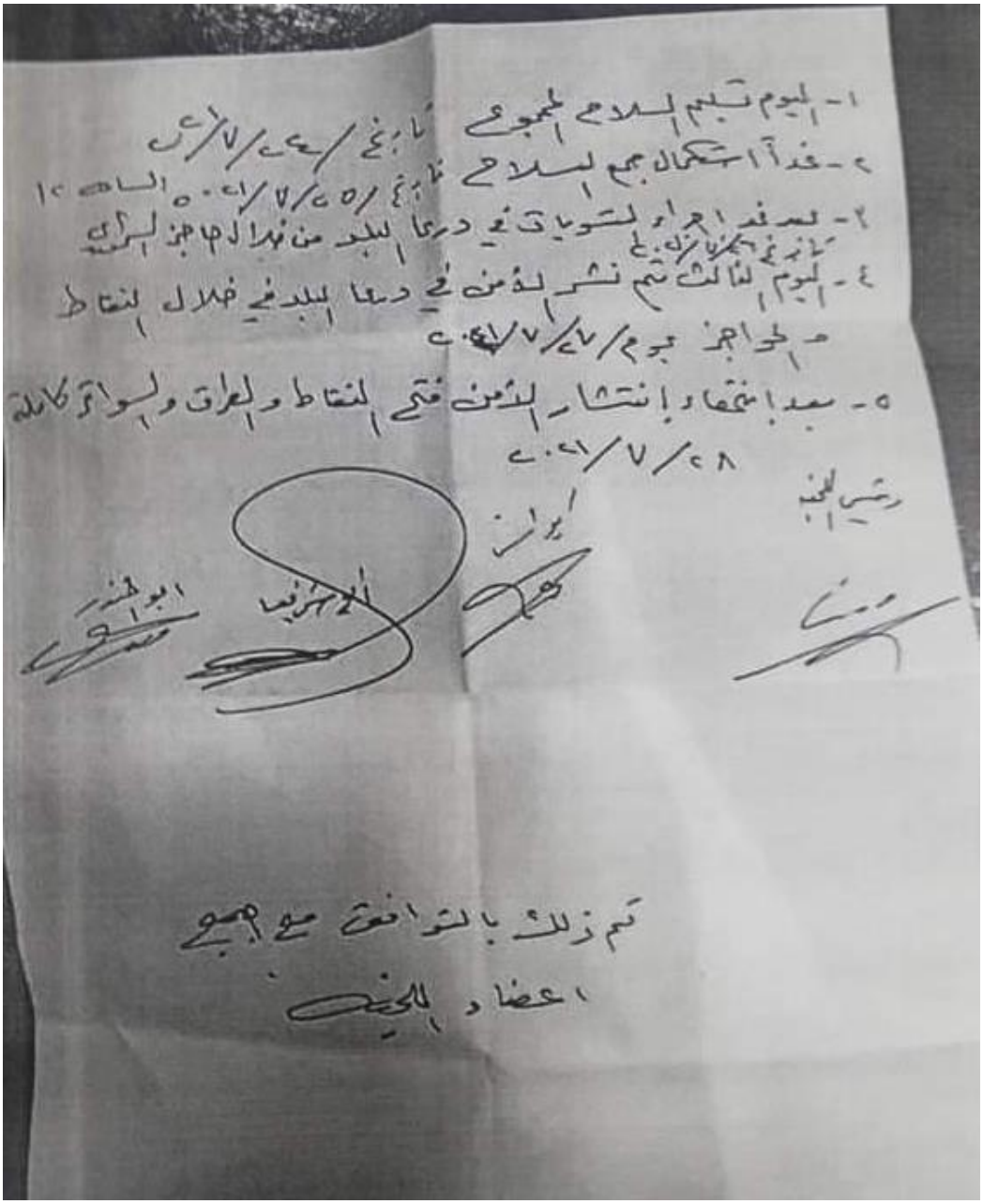

١- اليوم تسليم السلاح المجموع تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٤م
٢- غداً استكمال جمع السلاح تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٥ الساعة ١٠
٣- بعد ذلك يتم إعلان التسويات في درعا البلد من قبل اللجنة المركزية
٤- اليوم الثالث يتم نشر الأمن في درعا البلد في خلال النقاط
الحواجز يوم ٢٠٢١/٧/٢٦م
٥- بعد انتشار الأمن في النقاط والعراق والسوار كاملة
٢٠٢١/٧/٢٨م

رئيس اللجنة

أبو أحمد

تم ذلك بالتوافق مع جميع
أعضاء اللجنة

"خارطة الحل" التي اقترحها المسؤول الروسي "أندريه"، يوم 13 أغسطس/ آب 2021 لحل الأزمة سلمياً

خارطة الطريق
لتسوية الوضع في درعا البلد

الأعمال لالمخطط تنفيذها	آب 12 - 15	آب 16 - 22	آب 23 - 31	أيلول 1 - 5	أيلول 6 -12	أيلول 13 - 19	أيلول 20 - 26	أيلول 27 - 30	تقييم التنفيذ
الاعمال التي ستنفذ مع المسلحين (بمن فيهم المتصالحون)									
تشكيل لجنة لتنفيذ مهمة سحب السلاح والذخيرة		من 8\15							
"اخراج المسلحين الى منطقة خفض التصعيد "ادلب		من 12 - 8\19							
تنظيم المفاوضات مع قادة المجموعات المسلحة لاجبارهم على تسليم الاسلحة الثقيلة و المتوسطة و الخفيفة، واعفاؤهم مستقبلا من المسؤولية و شطب أسماؤهم من اللوائح الأمنية ، و العودة الى الحياة الطبيعية		8\25 - 12							
اجبار المسلحين على تسليم السلاح		حتى 8\25							
تنفيذ عمليات تفتيش لكافة فئات المسلحين(كذلك مع المتصالحين الغير راضين عن وضعهم)، الاقتصادي و الاجتماعي و المنكلون من قبل الاجهزة السورية				من 9\15 - 8\12					
تنفيذ ما تم الاتفاق عليه للمصالحة									
تفعيل أعمال تسوية الاوضاع المسلحين وذلك بتقديم ضمانات اجتماعية باعطائه حقوقه المدنية حتى فترة 3 أشهر									
الاعمال المشتركة المنفذة من قبل قيادة تجميع القوات الروسية و الجيش العربي السوري									
تنفيذ اعمال تسوية الاوضاع لفترة ما بعد النزاع. المرحلة الاولى: تنظيم وتنفيذ عملية التفاوض بالتسوية السلمية للوضع الراهن المتشكل في محافظة درعا، و دعم وضع ايقاف العمليات العسكرية و ادخال المؤسسات الى المنطقة المحاصرة		من 31-20							

الرقم	الأعمال لالمخطط تنفيذها	آب 12 - 15	آب 16 - 22	آب 23 - 31	أيلول 1 - 5	أيلول 6 -12	أيلول 13 - 19	أيلول 20 - 26	أيلول 27 - 30	تقييم التنفيذ
2	المرحلة الثانية: اعادة عمل الاجهزة المنفذة للسلطة في درعا البلد									
3	تشكيل لجان لتنفيذ مهمات سحب السلاح و الذخيرة		حتى 8\12							
4	تنظيم اجتماع اللجنة الخاصة لمكافحة الارهاب و الذي تشكل بنهاية اعمالها مركز مشترك لمراقبة الوضع في درعا البلد و تنفيذ خارطة الطريق مع اشراك ممثلين عن وزارة الدفاع الروسية و وزارة "الدفاع السورية و القوى الامنية "المخابرات		8\20							
5	اعادة عمل اقسام الشرطة في درعا البلد			8\31-20						
6	تنظيم و تنفيذ دوريات مشتركة سورية - روسية بالمحيط الخارجي لدرعا البلد وذلك عن طريق اشراك الشرطة العسكرية الروسية و المخابرات			حتى 8\31						
7	فتح مركز لتسوية اوضاع المسلحين الذين ليس لديهم رغبة بالخروج باستثناء مسلحي تنظيم داعش و جبهة النصرة			حتى 8\31						
8	تسوية اوضاع الفارين من خدمة العلم و ارسالهم الى قطعاتهم العسكرية مع تقديم الضمانات بعدم الملاحقة					9\15 - 1				
9	في اليوم الخامس عشر ومن خلال الاماكن الخاصة بالاستدعاء الى خدمة العلم ، تسوية اوضاع المتخلفين عن الخدمة الالزامية واعطائهم مهلة في حال الضرورة					9\15 - 1				
10	تأمين عودة السلطة القانونية و مؤسسات الادارة المحلية في القرى و البلدات التي حصلت فيها مشاكل					9\30 - 1				

رقم	الأعمال لالمخطط تنفيذها	أ					ب						تاريخ التنفيذ
		12 - 15	16 - 22	23 - 31	1 - 5	6 - 12	13 - 19	20 - 26	27 - 30				
11	القيام بالبحث عن المطلوبين الذين لم يقوموا بتسوية أوضاعهم و كذلك البحث عن مستودعات الاسلحة و الذخائر												
12	تنظيم و تنفيذ دوريات مشتركة روسية سورية في الاحياء الداخلية لدرعا البلد و باتجاهين،وذلك عن طريق الشرطة العسكرية الروسية و المخابرات												
13	اعادة المدنيين الى قراهم و بلداتهم												
14	القيام بمفاوضات مع اعضاء اللجنة المركزية بحضور ممثلين عن السلطة القانونية في درعا وذلك للنظر في عدة امور اجتماعية كالتأمين الطبي والكهرباء و الماء وتأمين مواد الاطعام و تنفيذ الاعمال الاولية اللازمة لحلها												
	الاجراءات الخاصة بالعمل مع السكان المحليين												
1	حملة إغاثة												
2	المشاركة في العمل لتسوية اوضاع المواطنين												
3	تأمين عمل نقاط استقبال المواطنين												
4	العمل على اقناع المواطنين بعدم العودة الى الأعمال العسكرية ضد الجيش السوري												
	اجراءات العمل مع الاجهزة الحكومية												
1	تأمين الظروف لاعلان عفو عن المسلحين السابقين												

رقم	الأعمال لالمخطط تنفيذها	أ					ب						تاريخ التنفيذ
		12 - 15	16 - 22	23 - 31	1 - 5	6 - 12	13 - 19	20 - 26	27 - 30				
	اجراءات العمل مع أجهزة الادارة المحلية												
1	تنظيم اعادة تأهيل المباني الاجتماعية كالمدارس و الجوامع و محطات المياه و الكهرباء												
2	تأمين فرص عمل للمسلحين السابقين بالدرجة الاولى و لاسرهم												
3	تنظيم اعمال واجراءات تعويضات الحد الأدنى في غضون شهر												
4	مراقبة و دعم وضع ايقاف الاعمال العسكرية ، وتنظيم الوقفات الداعمة لوجود القوات المسلحة الروسية كضمان للاتفاق الدولي												
5	مراقبة و تقديم المساعدة لعمل لجنة تسوية الأوضاع												
6	تقديم الدعم لعمل المؤسسات البلدية و الطبية و التعليمية												
	اجراءات العمل مع قيادة الجيش العربي السوري												
1	انشاء نقاط تفتيش بمحيط درعا و تنظيم عبور المدنيين												

قائد تجمع القوات الروسية في الجمهورية العربية السورية

العماد

ي.ايفكوروف

رئيس أركان قيادة تجمع القوات الروسية في الجمهورية العربية السورية

العماد

ر.بيرشنكوف